الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

تأثير نمو الصادرات الصناعية على أداء الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر 2000–2020

– اعداد الطالب:

لحمر عبد الفتاح

– إشراف الأستاذ:

د. كمال الدين أبا سفيان

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
لقليطي الأخضر	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
كمال الدين أبا سفيان	أستاذ محاضر (ب)	مشرفا ومقررا
عماري تقي الدين	أستاذ محاضر (ب)	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024–2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من غرست في نفسي حب العلم،

إلى من كانت لي نِعم السند والعون،

إلى من سهرت الليالي ودعت لي في ظهر الغيب،

إلى من علّمني أن الطريق إلى النجاح يبدأ بخطوة...

إلى والديّ العزيزين،

إلى عائلتي الصغيرة،

إلى أساتذتي الكرام،

إلى أصدقائي الأوفياء،

إلى كل من كان لي نورا في دربي...

أهدي ثمرة جهدي هذا، عرفانا وتقديرا.

مع خالص الشكر والامتنان.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي ينتهي إليه حمد الحامدين ولديه يزداد شكر الشاكرين، الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

اعترافا بالود وحفظا للجميل وتقديرا للائتمان، أتقدم بجزيل الشكر وبأسمى عبارات

التقدير والاحترام إلى الأستاذ المشرف **الدكتور: كمال الدين أبا سفيان**

وفاء وتبجيلا لما قام به من متابعة مستمرة وجهدا متواصلا وتوجيهات

حكيمة كان لها اكبر الأثر في انجاز هذه الدراسة .

و إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل وخاصة أساتذة وموظفي **كلية العلوم الاقتصادية.**

الملخص :

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الصادرات الصناعية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000-2020، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، حيث اظهرت النتائج أن مساهمة الصادرات الصناعية في ترقية الميزان التجاري ضعيفة للغاية وغير معنوية، وتبين لنا أن هناك تأثير قوي لصادرات المحروقات على الميزان التجاري وتعتبر تغيرات اسعار النفط المحدد الاساسي لحالة الميزان التجاري (فائض أو عجز).

الكلمات المفتاحية :

الصادرات الصناعية، الميزان التجاري، الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، الجزائر.

Abstract:

The study aims to analyze and measure the impact of industrial export on the trade balance during the period 2000-2020, using Autoregressive Distributed Lag model (ARDL), the results showed that the contribution of industrial exports improving the trade balance very weak and insignificant, and show us there is a strong effect for hydrocarbons export on the trade balance and changes in oil prices are considered a determinant of the state of the trade balance (surplus or deficit).

Key words:

Industrial Export, Trade Balance, Autoregressive Distributed Lag model (ARDL), Algeria.

الفهـــارس

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
—	الإهداء	-
—	شكر وتقدير	-
—	ملخص الدراسة	-
—	فهرس المحتويات	I
—	فهرس الجداول	I
—	فهرس الأشكال	I
—	فهرس الملاحق	I
—	قائمة المختصرات	I
I	مقدمة	أ– ب
II	الفصل الأول: الإطار النظري للتصدير، التصنيع والميزان التجاري	**4**
—	تمهيـــد	**4**
-	المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتصدير والتصنيع	**15-4**
1	مـــــاهية التصـــدير	**11-4**
1-1	تعريف التصدير	**4**
2-1	أهمية التصدير	**5**
3-1	أهداف التصدير	**7**
4-1	أنواع التصدير	**8**
5-1	محددات التصدير	**8**
6-1	دوافع التصدير	**9**
7-1	موقع التصدير في الفكر الاقتصادي	**10**
2	مـــــاهية التصنيـــــع	**16-12**
1-2	تعريف التصنيع	**12**
2-2	أهمية التصنيع	**15-14**
3-2	اهداف التصنيع	**14**

4-2	تحديات التصنيع	15
5-2	استراتيجية التصنيع في الدول النامية	16
-	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للميزان التجاري	24-18
1	مدخل عام لميزان المدفوعـات	19-18
1-1	مفهوم ميزان المدفوعات	18
2-1	اهمية ميزان المدفوعات	18
3-1	عناصر ميزان المدفوعات	19
2	الاطار النظري للميزان التجاري	27-21
1-2	تعريف ميزان التجاري واهميته	21
2-2	أقسام ميزان التجاري	22
3-2	أثره الاقتصادي	23
4-2	العوامل المؤثرة في الميزان التجاري	23
5-2	توازن واختلال الميزان التجاري وانواعه	26-25
6-2	اسباب الاختلال في الميزان التجاري	27
7-2	طرق علاج الاختلال في الميزان التجاري	29-27
-	خلاصة الفصـــــل	30
III	**الفصل الثاني: الدراسة التحليلية والقياسية للتصدير والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2020**	32
-	تمهيـد	32
-	المبحث الأول: دراسـات سـابقة	33-32
1	دراسات محليـــة	34-32
2	دراسات أجنبيـة	36-34
-	المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لصادرات الجزائر خلال فترة 2000-2020	45-36
1	تحليل الصادرات الصناعية والصادرات الاجمالية	36

2	تحليل الصادرات الوطنية الصناعية والنفطية	38
3	تحليل تطورات الصادرات السلعية 2000-2020	39
4	تطور الميزان التجاري 2000-2020	46-40
5	تحليل تطور الميزان التجاري 2000-2020	46
—	المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الصادرات الصناعية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	57-47
1	نموذج ومتغيرات الدراسة	50-47
2	منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة *ARDL*	54-50
3	التحليل القياسي والاقتصادي للنتائج	54-54
—	خلاصة الفصل	55
IV	الخـــــاتمة العـــــامة	56
أ	الاجابة على الفرضيات	***
ب	نتائج وتوصيات	56
ج	آفاق الدراسة	57
V	قـــائمة المـــراجع	60
VI	المـــــلاحـــق	66

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	**تطور اجمالي الصادرات السلعية خلال فترة (2000-2017)**	39
02	**نتائج اختبار *ADF* للسلسلة *BTC***	49
03	**نتائج اختبار *ADF* للسلسلة *BTC* بعد الفروقات الاولى**	**49**
04	**نتائج اختبار *ADF* للسلسلة *expind***	**49**
05	**اختبار منهج الحدود لاختبار وجود العلاقة الطويلة الأجل**	51
06	**مقدرات معلمات الأجل الطويل (المتغير التابع *BC*)**	**52**
07	**نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ *UECM* لنموذج *ARDL***	52
08	**نتائج اختبارات تشخيص النموذج**	53

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	**عناصر ميزان المدفوعات**	**20**
02	**العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري**	**22**
03	**منحنى بياني للصادرات الصناعية والإجمالية لفترة (2000-2020)**	37
04	**منحنى بياني للصادرات الوطنية الصناعية والنفطية (2000-2020)**	38
05	**اعمدة بيانية لتطور الصادرات الإجمالية خلال السنوات (2000-2020)**	38
06	**رسم بياني للصادرات السلعية للفترة (2000-2017)**	40
07	**رسم بياني لتركيب السلعي لصادرات الصناعية (2000-2017)**	41
08	**اعمدة بيانية لنسب التركيب السلعي لصادرات الصناعية الوطنية (2000-2017)**	41
09	**اعمدة بيانية للتوزيع الجغرافي لصادرات الصناعية خلال فترة (2000-2017)**	42
10	**دائرة نسبية توضح التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية**	42
11	**أعمدة بيانية لنسب التركيب السلعي للواردات الوطنية خلال الفترة (2000-2017)**	44
12	**منحنى بياني يمثل تركيب الواردات الصناعية للجزائر**	44
13	**اعمدة بيانية لتوزيع الجغرافي للواردات الوطنية لفترة (2000-2017)**	45
14	**منحنى بياني يبين تطور وضعية الميزان التجاري خلال فترة (2000-2020)**	46

فهرس الملاحــق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	البيانات المستخدمة في الدراسة التحليلية والقياسية	66
02	البيانات المستخدمة في الدراسة التحليلية لواقع الميزان التجاري في الجزائر	71-67
03	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ***BTC-XIND(ADF)***	78-72
04	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ***UECM*** لنموذج ***ARDL***	79
05	اختبارات التشخيص	80

فهرس المختصــرات

المختصر	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
ARDL	*Autoregressive Distributed Lag model*	**منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة**
ADF	*Augmented Dicky-Fuller Test*	**اختبار ديكي فولر المطور**
PER	*Economic Growth*	**النمو الاقتصادي**
BTC/BC	*Balance Commerciale*	**الميزان التجاري**
XIND	*Exportations Industrielles*	**الصادرات الصناعية**
GDP	*Gross Domestic Product*	**الناتج الإجمالي المحلي**
NE	*Net Exports*	**صافي الصادرات**
BP	*Balance of Paymoents*	**ميزان المدفوعات**

مقدمة

مقدمة:

تعد استراتيجية التصنيع من أجل التصدير إحدى الركائز الأساسية التي تعتمدها الدول في رسم سياساتها الاقتصادية، حيث يرتبط تنويع الصادرات وتعزيز الأنشطة التصديرية القائمة على الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويعود ذلك إلى العلاقة الإيجابية بين نمو الصادرات وتحسّن الإنتاجية، فضلا عن دور الصادرات في خلق فرص العمل، وتحسين ميزان المدفوعات، ورفع مستوى دخل الأفراد على المدى الطويل.

وتؤكد النظريات الاقتصادية والدراسات المختلفة على أن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تظل إيجابية كلما ارتفع معدل نمو الصادرات وزادت مساهمة المنتجات الصناعية المتقدمة تكنولوجيا في هيكل الصادرات.

وفي ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على العائدات الريعية، تسعى البلاد إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق اندماج أوسع في الاقتصاد العالمي. لذا، تركز الجهود على تبني استراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات الصناعية غير المرتبطة بالمحروقات، حيث يسهم هذا التنويع في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، مما يساعد في تحقيق نمو اقتصادي أكثر استقرارا واستدامة.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما تم عرضه سابقا، يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال التالي:

ما تأثير نمو الصادرات الصناعية على أداء الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2020؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- **ما هو واقع القطاع الصناعي في الجزائر ؟**
- **ما مدى مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الإجمالية ؟**
- **ما هو وضع الميزان التجاري خلال فترة الدراسة ؟**

الفرضيات :

كإجابة مؤقتة على التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

الفرضية 01: ضعف أداء القطاع الصناعي أدى الى ضعف مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الإجمالية.

الفرضية 02: لا تؤثر الصادرات الصناعية على الميزان التجاري في فترة الدراسة.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- عرض وتحليل الصادرات الصناعية في الجزائر للفترة 2000-2020، ومقارنتها بصادرات المحروقات.
- معرفة واقع القطاع الصناعي الجزائري.
- معرفة حالة الميزان التجاري في الجزائر.
- تقديم مختلف الحلول من أجل التخلص من الاقتصاد الريعي ورفع قيمة الصادرات خارج المحروقات.

منهجية الدراسة:

استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي والقياسي في تناول الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالصادرات الصناعية والميزان التجاري، وكذا وصف متغيرات الدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بينهما، وذلك من خلال دراسة استقراريتها عن طريق اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية .

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى فصلين الأول نظري والثاني تحليلي وقياسي كالتالي:

- الفصل الاول تحت عنوان الإطار النظري للتصدير، التصنيع والميزان التجاري وتم تقسيمه مبحثين.
- الفصل الثاني تحت عنوان الدراسة التحليلية والقياسية للصادرات والميزان التجاري وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث. بالإضافة الى الخاتمة حيث تطرقنا فيها الى النتائج التي توصلت اليها الدراسة كما قدمنا بعض التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول

الإطار النظري للتصدير، التصنيع والميزان التجاري

الفصل الأول: الإطار النظري للتصدير، التصنيع والميزان التجاري.

تمهيد

يعد التصدير أحد الركائز الأساسية لدفع عجلة الاقتصاد، إذ يسهم في توسيع نطاق الأسواق الخارجية، مما يعزز العائدات ويدعم عملية النمو والتنمية الاقتصادية. كما يؤدي إلى ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، مما يعزز القدرة التنافسية للدولة. في هذا السياق، يحتل التصنيع دورا محوريا في تنمية وتطوير الصادرات، حيث يمثل إحدى الأدوات الفاعلة في الدورة الاقتصادية.

إلا أن التصنيع يواجه تحديات كبيرة في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة، ما قد يؤثر على الميزان التجاري بطرق متفاوتة؛ ففي بعض الحالات، قد يصبح التصنيع عبئا على التجارة الخارجية من خلال زيادة التكاليف وتقليل القدرة التنافسية، مما يؤثر على توفر العملة الأجنبية. بينما في حالات أخرى، يسهم في تعزيز التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات عبر زيادة الصادرات وتعزيز القيمة المضافة للمنتجات المحلية.

من خلال هذا الفصل، سنتطرق للإطار النظري لكل من التصدير والتصنيع، مع تسليط الضوء على تأثير كل منهما على الاقتصاد الوطني والدولي.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتصدير والتصنيع

يعد التصدير من أهم الأنشطة التي تمارسها الدولة في إطار علاقاتها الدولية، لا سيما في قطاع التجارة الخارجية. وبما أن الصادرات الجزائرية تعتمد بشكل رئيسي على المحروقات، فقد تبنّت الدولة استراتيجيات تصنيع تهدف إلى تنويع الصادرات وتعزيز القدرة الاقتصادية. تسعى هذه الاستراتيجيات إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية، مما يساهم في تحقيق معدلات نمو إيجابية ومستدامة.

1. ماهية التصدير

1.1. تعريف التصدير

ان نشاط التصدير وعنصر الصادرات هما عنصران يخدمان موضوع واحد وهو عملية التصدير وذلك لتحقيق الاهداف المسطرة خاصة توفير موارد مالية للخزينة العمومية لتحقيق الرفاه الاقتصادي.

تعرف الصادرات على انها : عملية بيع وارسال سلع وخدمات محلية الى الخارج[1].

كما تعرف انها انتقال السلع وغيرها من الخيرات والممتلكات المادية من البلد المصنع الى بلدان

[1] عادل المهدي (1971)، **الموسوعة الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ص141.

أخرى لتسويقها في اسواق عالمية[1].

تعرف أيضا بأنها مبيعات البضائع في الخارج، بالمفهوم الكينزي تمثل الصادرات حقنا في الدورة الاقتصادية وتغيراتها الايجابية تجر زيادة في الدخل المحلي والعمالة، كما أنها ثمن للحصول على الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي[2].

يعرف التصدير على انه هو بيع أقصى ما يمكن من الانتاج المحلي للخارج للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الاموال الاجنبية وتفادي خروجها من أجل تحقيق أقصى حد من الثراء.

حسب الموسوعة الاقتصادية التصدير يتمثل في السلع الخدمات التي تنتجها احدى الدول وتبيعها لدولة أخرى في المقابل سلع وخدمات تنتجها هذه الدولة الاخرى أو في المقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولا عاما في التبادل الخارجي أو في المقابل دين سابق أو في مقابل تعويضات ومنح معينة[3].

هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي تؤديها بصفة نهائية المقيمون او الغير المقيمين في البلد[4].

كما يعرف فؤاد المصطفى محمود التصدير على انه بيع سلعة ما من مراكز انشاءها الى مراكز تسويقها، او بتعبير اخر من أحد الاسواق التي تمثل السلعة فائضا من انتاجها الى سوق اخر تمثل نفس السلعة جزء من احتياجاتها[5].

ويعرف M.montoussé الصادرات بأنها مداخيل بالعملة الصعبة[6].

كما عرف على انه عملية اخراج السلع والخدمات خارج حدود البلاد وبيعها بصفة قانونية ورسمية مقابل قيمة مالية مقدرة عادة ما تكون بالعملة الصعبة، فالتصدير يعتبر عادة الوسيلة الاولى من طرف معظم المؤسسات في اقتحام الاسواق الدولية[7].

2-1 أهمية التصدير

للتصدير أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول، وهو أحد العوامل الاساسية للتنمية

---

[1] أحمد خليل (1997)، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، ص66

[2] Silemahmed et Albertini (j.M)(1992), **lexique d'économie** , Dalloz, Paris, 4éme édition, p272.

[3] عبد العزيز فهمي هيكل (1986)، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص313.

[4] Kada Akacem, (1990), **comptabilities nationale**, opu, Alger, p138.

5 فؤاد مصطفى محمود (1993)، **التصدير والاستيراد علميا**، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، ص3.

[6] Montousse marc et comblay dominique (1994), **100 fiches pour comprendre les sciences économiques**, breal, Paris, p203.

[7] Dinispatigreu et Normand tuvgeou (1990), **marketing mc grix**, Canada, p373.

الاقتصادية، فلمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة كما اعتبر طريقة ناجعة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، فأهميته تتمثل في كونه مورد هام من موارد العملة الصعبة، وهناك من يرى ان التصدير مرتبط بحجم سوق الانتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات مضاعفة الانتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق ثم بعد ذلك يتم تصريف الفائض الى الخارج عن طريق التصدير[1].

والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في انماط الاستهلاك التكنولوجي، وغير ذلك من التغيرات التي تؤدي بدورها الى امكانية زيادة ونمو معدل الصادرات من جديد، وهذا ما يبين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل الوطني، وهو ما يؤكد على نمو الصادرات التي كثيرا ما ينعكس ضعفها بعدم توازن موازين المدفوعات لكثير من الدول النامية، ولهذا يجب أن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الاهداف الاقتصادية الأساسية لهذه الدول، على هذا من خلال أهميته التي تتجلى فيما يلي[2] :

خلق فرص عمل جديدة: حيث يعتبر قطاع التصدير من بين القطاعات الأكثر استيعابا للعمالة الجديدة في أي اقتصاد، حيث تزداد فرص الشغل في القطاعات التي تشهد زيادة في صادراتها نظرا لزيادة كفاءتها الانتاجية وقدرتها التنافسية، لذلك فالصادرات تلعب دورا هاما في توفير فرص العمل اذا ان كل مليار دولار من الصادرات يضيف نحو 270 ألف فرصة عمل جديدة وهذا ما أكدته تجارب العديد من الدول مثل دول شرق اسيا وهي اليابان وتايوان وغيرها من الدول من استخدام التوجه التصديري في توليد معدل نمو مرتفعة وخلق فرص شغل جديدة.

اصلاح العجز في ميزان المدفوعات: تعتبر الصادرات من أهم الموارد لجلب النقد الاجنبي ذلك يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد واسعار الصرف فلذلك تلعب الصادرات هذا الدور المباشر لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك من خلال معالجة اي خلل في الميزان التجاري.

جذب الاستثمار المحلي والاجنبي: يعتبر الاستثمار المحرك الاساسي لنجاح عملية التصدير، وهذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية التي حققت نموا ملحوظا من خلال عملياتها التصديرية، لأن الاستثمار الخارجي والاجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة المتطورة والخبرة بالإضافة الى الارتباط بالأسواق العالمية وذلك لأن التكنولوجيا الحديثة تساهم بشكل جد فعال في تطوير نوعية المنتج وخفض تكاليف انتاجه كما يسمح الاستثمار ايضا بتوافر رأس المال الذي يسمح بدوره في التوسع في الانتاج وتنوع المنتج

[1] نعيمي فوزي (1999)،غراس عبد الحكيم، **التجارة الدولية: دروس في قانون الاعمال الدولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 67

[2] وزارة التجارة والصناعة، **استراتيجية تنمية الصناعة**، جمهورية مصر العربية، 2009، على الموقع: www.moft.gov.eg، تاريخ الاطلاع : 2025/04/27.

وتحسين جودته وعلى هذا النطاق يعمل الاستثمار على انشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية وهذا ما تريده أي دولة للنهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، فاذا وجد قطاع تصديري قوي فهذا يدفع الى جلب العديد من التدفقات الاستثمارية التي تتمثل في صورة زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية التي تقوم بدورها ايضا في جذب استثمارات جديدة.

تحقيق معدلات نمو مطردة: ان هدف اي سياسة اقتصادية في اي بلد هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فالاهتمام بالصادرات وتنميتها وتطويرها من خلال خلق المناخ المناسب لذلك سيكون له مردود ايجابي على جذب استثمارات اجنبية ومحلية بالضافة الى خلق فرص شغل جديدة واصلاح العجز في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات وذلك لا يتم الا من خلال التوصل الى حل للمشاكل التي تقف عائقا امام نمو الصادرات وذلك عن طريق تخطيط سياسات متكاملة وواضحة بين مختلف الهياكل المؤسسية التي تؤثر على عملية التصدير في أي دولة.

3-1 أهداف التصدير

يهدف قطاع التصدير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني واندماجه في السوق العالمية، ومن بين هذه الأهداف ما يلي:

تحقيق النمو الاقتصادي: يساهم التصدير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تدفق العملات الأجنبية وتحفيز الإنتاج المحلي.

تنويع مصادر الدخل: يساعد تعزيز الصادرات، خاصة في القطاعات غير التقليدية، على تقليل الاعتماد على قطاع واحد مثل المحروقات، مما يجعل الاقتصاد أكثر استقرارا.

تحسين الميزان التجاري: من خلال زيادة حجم الصادرات مقارنة بالواردات، مما يقلل من العجز التجاري ويعزز الاحتياطات النقدية الأجنبية.

تعزيز القدرة التنافسية: يدفع التصدير الشركات إلى تحسين جودة المنتجات والابتكار لتلبية معايير الأسواق العالمية.

خلق فرص العمل: يؤدي نمو قطاع التصدير إلى تحفيز القطاعات الإنتاجية المختلفة، مما يساهم في توفير المزيد من فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

جذب الاستثمارات الأجنبية: يعكس قطاع التصدير النشط بيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة للمستثمرين الأجانب، مما يعزز التدفقات الاستثمارية نحو الدولة.

الاندماج في الاقتصاد العالمي: يساهم التصدير في تعزيز مكانة الدولة على الساحة الاقتصادية الدولية، مما يفتح آفاقا جديدة للشراكات التجارية والتعاون الاقتصادي.

4-1 أنواع التصدير تقسم الصادرات الى ما يلي[1] :

1- **الصادرات المنظورة:** يشمل هذا النوع من السلع والبضائع التي يبيعها المقيمون في دولة ما الى مقيمون في دولة أخرى وذلك من خلال تنقلها عبر الحدود لهذا سميت بالصادرات المنظورة أو المرئية لأنها تقع تحت نظر رجال ادارة الجمارك عبر الحدود.

2- الصادرات غير المنظورة: وهي مختلف الخدمات التي تتم بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في دولة اخرى مثل خدمات النقل والسياحة، التأمين، الدراسة، العمل، العلاج بالخارج وغيرها وكذلك خروج رؤوس الاموال للاستثمار بالخارج وتسمى ايضا بالصادرات الغير مرئية.

3- الصادرات المؤقتة: هي تلك السلع او الأموال التي يتم تصديرها بصفة مؤقتة اي لمدة معينة من الزمن ثم يعاد شراؤها ومن بينها نجد المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو الصالونات الدولية وكذلك المواد والأجهزة وألات الأشغال الضرورية للقيام بمهمات عمل بالخارج في اطار عقود مقاولة من الوطن أو ارسال هاته الأجهزة للخارج من أجل الاصلاح.

4- الصادرات النهائية: هي مجموع السلع والخدمات التي تصدر بصفة نهائية لا رجعة فيها اي تنقطع علاقتها وذلك من خلال التزامها بالتعاقد المتفق عليه، ومثال على ذلك نجد سلع وخدمات مباعة للخارج والهبات المالية المقدمة للخارج.

5-1 محددات التصدير

هناك العديد من العوامل التي يمكنها ان تدفع بالصادرات او تقف عائقا في تطور حجمها، ومن بين هذه العوامل أو المحددات نرى ما يلي:

1-5-1 المحددات الداخلية: تضم العوامل التالية:

أ /طبيعة الهيكل الاقتصادي: يعتبر من أهم المحددات لحجم الصادرات نوع يظهر ذلك اذا قارنا صادرات الدول النامية بمثيلتها في الدول المتقدمة حيث استغلال الدول النامية في مواردها لتموين صناعتها وجعلها أسواقا لتصريف منتجاتها خاصة الصناعية منها دون اعطاء دعم لهذه الدول النامية لتطوير القطاع الصناعي بها[2].

[1] محمد بشير عليه (1990)، **قاموس اقتصادي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص110-111.

[2] محمد عبد منعم غفر وأحمد مصطفى فكري 1999، **الاقتصاد الدولي ،مؤسسة شباب الجامعة**، الاسكندرية ،ص106.

ب /دوال الانتاج في الدول النامية: باعتماد الدول النامية على العوامل الطبيعية في الانتاج خاصة في الانتاج الزراعي، جعل من دوال الانتاج الزراعي غير ثابتة والتي تظهر في عدم المرونة النسبية لدالة العرض للإنتاج الزراعي، بالإضافة الى تميز الانتاج الزراعي في الدول النامية بالانخفاض وارتفاع تكاليفه وارتفاع أسعار المنتجات مما يجعلها غير قادرة للمنافسة الدولية وهذا يشكل خطر على نمو الصادرات حيث انخفاض الانتاج ومنه قلة العرض الناتج وهذا ما جعل ان التصدير قطاع غير قادر على النمو والتطور.

ج الانفجار السكاني: وهذا يعني ان النمو في الصادرات يتأثر بالسلب بالنمو السكاني الكبير وهذا الامر تتميز به اغلبية الدول النامية.

د /اتجاه الاستثمار: ان التصدير هو الملجأ الوحيد لتمويل المشروعات الاستثمارية بالعملة الصعبة، حيث ان توجيه الاستثمار يعتبر من المحددات الاساسية لحجم وهيكل الصادرات خاصة في الدول النامية لهذا استوجب وضع بدائل لتنمية الصادرات عند توزيع الاستثمارات على مختلف الانشطة الاقتصادية .بالنظر الى ما تعانيه هذه الدول من عجز مستمر في موازين دفوعاتها.

هـ /السياسة التجارية: ان الدفع بصادرات الدول النامية يستدعي تطوير الإنتاج وتحسين جودته لمواجهة المنافسة الدولية وهذا لا يتوفر الا في ظل سياسة تنموية متكاملة ومتناسقة ومبنية على وفق استراتيجية مستغلة لكل الموارد المتاحة بأفضل الطرق ومن خلال هذا يمكن للسياسة التجارية المساهمة في تحسين معدلات التبادل بتطبيق اساليب تجارية تعود بالمنفعة للاقتصاد الوطني.

المحددات الخارجية: تتلخص فيما يلي:

هناك تباطؤ في زيادة هذا الطلب مما أثر سلبا على الصادرات المواد الاولية، وهذا يفسر بما يشهده العالم من بروز بدائل صناعية التي ترتبط بالسياسة الانتاجية.

اثر اتجاه شروط التبادل الدولي على الدول النامية حيث أن معدل التبادل بالنسبة للمواد المصدرة من طرف الدول النامية قد عرف تراجع نتيجة عوامل متعلقة بالعرض والطلب بفعل الدور الذي يلعبه التقدم التكنولوجي.

6-1 دوافع التصدير

تعتبر الصادرات في الدول النامية المسؤول الأول بشكل أساسي عن تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية التي تحتاجها هذه العملية، اذن لا بد من توفير حصيلة من صادرات لتمويل الواردات كما يمكن من خلال زيادة الصادرات رفع مستوى الدخل القومي بكمية أكبر من زيادة الصادرات وذلك عن طريق مضاعفة التجارة الخارجية، لذا أصبح التوجه

نحو التصدير وتنمية الصادرات من أهم الاهداف الاقتصادية وذلك لعدة أسباب تتمثل فيما يلي[1]:

أ /ضعف الطاقة الاستيعابية للسوق المحلي: وهذا يعني لا يمكن الوصول للهدف وهو النمو المتواصل وذلك لعجز السوق المحلية بمعنى مدى قدرة حجم ونطاق السوق المحلي على توفير طلب كافي على سلع أو منتجات التي تحاول تسويقها وعليه يعتبر التصدير للخارج جد مهم وذلك لتوفيره لهته الخواص لذا يتوجب صياغة البرامج والسياسات التسويقية التي تكفل اختراق الأسواق الخارجية ومواجهة الدول العناصر الاخرى المنافسة لها.

ب/ استغلال الطاقات الفائضة وتوسيع نطاق السوق: باعتبار التصدير من بين الحلول التي تلجأ اليها المؤسسات من فائض في طاقاتها الانتاجية فقد تجد الدول الممثلة منشأتها أن حجم الطلب المحلي لا يبرر الانتاج حجم الذي يحقق وفرات اقتصادية، فانه يتم اللجوء الى الاسواق الخارجية باعتبارها المنفذ الوحيد لزيادة الطلب وتوسيع السوق.

ج /التغلب على المنافسة: أدى اختلاف الدول فيما بينها من حيث ما تملكه من موارد وخبرات وجودة بالنسبة للمنتجات الى اشتداد المنافسة في الاسواق المحلية وخاصة عند دخولها للأسواق الدولية.

د /التنويع الجغرافي: ان اعتماد المؤسسة على سياسة التنويع الجغرافي لنفس خط الانتاج بدلا من اللجوء الى سياسة تنويع خطوط الانتاج يهدف الى ايجاد اسواق جديدة لنفس السلع هو عدم تعرض لنفس الاخطار التي يمكن ان تظهر من خلال القيام بالتوسع في تشكيلة المنتجات في نفس الوقت عند الرغبة في الدخول للأسواق العالمية، وتعطي هذه السياسة مرونة وكفاية للتصرف عند مواجهة الاخطار في الاسواق اي ان التنويع الجغرافي يمكن من تفادي مواجهة اخطار معتقدة ومحتملة حدوثها.

7-1 موقع التصدير في الفكر الاقتصادي

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الماضية والحديثة أفكارا تعكس اهمية اسهام التجارة الخارجية في تحقيق الانماء الاقتصادي وذلك من خلال ما تؤديه من توزيع الموارد الانتاجية بين دول العالم ككل، كما يشمل الفكر الاقتصادي ذاته عددا من الأفكار التي رأت في نشاط التصدير أهمية بالغة واعتباره ركنا أساسيا في عملية الانماء الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على سواء فلابد من اعطاء لمحة عن الافكار الاقتصادية المختلفة الاقتصادية المختلفة ونظرتها للصادرات وأهميتها[2].

أ /الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري: أكد الباحثين التجاريون على أن الوسيلة الاكثر فعالية

---

[1] عادل المهدي، **التسويق الدولي في ظل عولمة الأسواق**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، بدون سنة نشر، ص48-49.

[2] محمد مسلم حمود المجالي، **الصادرات الوطنية ودورها في التمية الاقتصادية في الاردن**، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1999، ص10-17.

لتحقيق اكبر ثروة للأمة هي التجارة الخارجية كما دعوا الى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية، ولم تقتصر مطالبتهم بتدخل الدولة في التجارة وانما طالبو بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة من أجل تحقيق هدف جمع الثروة للامة[1]، كما طالبوا بضرورة تدخل الدولة من أجل تنظيم علاقتها التجارية مع الدول الاخرى لكي تجلب التجارة أكبر قدر من المغانم للدولة وتحد من الاضرار أو الخسائر التي تنجم عن هذه التجارة وقد رأوا أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يجعل الدولة مضطرة لتقليل من وارداتها من الدول الأخرى و تزيد من صادراتها الى تللك الدول[2]، وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال ما يلي[3]:

- ✓ تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.
- ✓ العمل بشكل دائم ومستمر على توسيع وايجاد واكتساب الاسواق الخارجية الجديدة وخاصة في الدول المكتشفة حديثا.
- ✓ تخفيض نفقات انتاج السلع التي تصدر الى الخارج من خلال سياسة الأجور المخفضة.
- ✓ انشاء مستودعات خاصة بالتصدير.
- ✓ انشاء مناطق حرة وموانئ من شأنها مساعدة الصادرات على التطور.
- ✓ تشجيع عمليات التصدير ودعمها من خلال اتبع نظام "الدروباك".

ب /الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي: منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت أفكار الكلاسيك التجاريين، وبدأت أفكار الكلاسيك التي نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية وقامت بعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، أصبح هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا ما حالف المطالبة للفكر التجاري بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد. أبدى الكلاسيك اهتماما بالغا في نشاط التجارة الخارجية ولكن ليس بالأسلوب الذي كان عليه التجاريون، فأحد رواد الفكر الكلاسيك وهو" أدم سميث "اهتم في السوق واعتبرها المحدد الأول للنمو الاقتصادي حيث تزداد امكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق، وقد أكد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الانتاج الصناعي، وكان اهتمامه بهذا النشاط مبعثه اهتمامه بالقوى المحددة لنمو الانتاج الحقيقي وليس معدن النفيس وفيما بعد تمكن ريكاردو من ابراز دور التجارة الخارجية واهميتها في الانماء الاقتصادي، وأوضح كيف أن قيام التجارة الدولية على أسس عملية

1 احمد الكواز (2005)، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي**، المعهد العربي للتخطيط، المجلد8، العدد81، الكويت ص3.

2 وصاف سعيدي (2004)، **اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز، العوائق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، ص7.

3 وصاف سعيدي(2002)، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي الجزائر**، مجلة الباحث، العدد1، الجزائر، ص7.

جديدة، كما بين أن الاضرار الكبيرة التي يمكن أن تلحق بالنمو الاقتصادي في ظروف اعاقة حرية التجارة[1]. ورأى الكلاسيك أن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية لا يتعارض أبدا مع التنمية الاقتصادية بل يساهم فيها بشكل فعال وكبير كما هاجموا بعنف السياسة الحمائية للتجاريين التي تستهدف الحصول على معادن نفيسة من خلال ايجاد الفائض في الميزان المدفوعات[2].

ج /الصادرات في الفكر الكينزي : كان لكينز الدور في ابراز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث توصل الى أن الصادرات تسهم من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة وظهر عدد الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبق هم منا لاقتصاديين وازاء دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية منهم Myrdal ؛

Marx, singer حيث أشار Marx الى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الانماء الاقتصادي للدول النامية في ظلال سيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة، أما Myrdal فانه يرى التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين ويرى ان الاسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، وغالبا ما يكون صادراتها هي مواد خام أو أولية يتصف بعدم المرونة، ويرى أن أي تقدم حدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثرها لدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية وبالتالي يشير "ميرال" إلى أن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الاقتصادي على عكس ما تسعى إليها لتنمية الاقتصادية من زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة[3].

2. ماهية التصنيع

لقد اختلف التصنيع حسب اختلاف التوجهات الاقتصادية والأطروحات النظرية، فالبعض يتطلع عليها على أنها آلة قد تحد ث ثورة عميقة في بناء المجتمع فكريا واقتصاديا، ويتطلع عليها البعض بأنها عملية اقتصادية مرتبطة بعلاقات ومتغيرات اجتماعية اقتصادية (سوق، عرض، طلب).

2-1 تعريف التصنيع

يعتبر مصطلح التصنيع "INDUSTRIALISATION" من المصطلحات الحديثة، حيث بدأ استعماله في الدراسات والابحاث المختلفة، لتصنيف المجتمعات التي اخذت سياسة التصنيع بهدف تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن ادراج مفهوم التصنيع بالنظر الى عدة وجهات كما يلي:

1 وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص7.

2 احمد الكواز (2009)، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي**، المجلد 8، العدد81، المعهد العربي لتخطيط، الكويت، ص4.

3 وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سابق، ص7.

يعد التصنيع عملية أساسية تهدف إلى تنمية الناتج الصناعي، بحيث تصبح الصناعة أحد أهم مصادر الدخل القومي. وتقوم سياسة التصنيع على فرضية أن التطور الاقتصادي المستدام يتطلب قاعدة صناعية قوية، نظرا لقدرتها على تحفيز النمو، وخلق فرص العمل، وتعزيز القدرة التنافسية للدولة. كما تستند هذه السياسة إلى رؤية مفادها أن الاعتماد على الزراعة وحدها لا يكفي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، إذ تحتاج الاقتصادات الحديثة إلى تنويع مصادر الدخل من خلال تطوير القطاع الصناعي وتعزيز تكامله مع باقي القطاعات الإنتاجية.

يعرفه "عبدالهادي يموت": أن التصنيع هو القطاع الذي يجب ان يساهم في بناء اقتصاد متكامل باستعمال الآلات وبزيادة التراكم وبإنقاص الكلفة، حيث يتحقق رفع مستوى الإنسان بشكل أفضل[1].

ويعرفه الدكتور "السيد الحسين" أن التصنيع جهد موجه: نحو إعادة بناء الاقتصاد القومي على النحو الذي يضمن تحويله الى اساليب الإنتاج الآلي، بعبارة اخرى فان جوهر التصنيع يتمثل في تعبئة الموارد القومية بهدف تطوير الهيكل الاقتصادي حول قطاع تحويلي ينتج كلا من وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك[2] .

وعرفته لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تعريفا للتصنيع وهذا ضمن اجتماعها الثالث سنة 1963، أن التصنيع هو عملية من عمليات التنمية يتم بمقتضاها تعبئة جزء متزايد من الموارد القومية من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تكنيكيا، قوامه قطاع تحويلي ديناميكي ينتج كلا من أدوات الانتاج والسلع الاستهلاكية القادرة على تأمين الوتائر السريعة للنمو من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي[3] .

أما "ريمون آرون" فقد رأى أن التصنيع هو عامل من العوامل الذي يجعل الهيكل الاقتصادي للمجتمع يأخذ طابعا معينا مختلف عن غيره الذي يسيطر عليه لون من ألوان النشاط الاقتصادي كالزراعة والتجارة[4].

وحلل "ولبريت مور"في تحليله حول التصنيع إلى التأكيد على المقاربة الفكرية بين التصنيع كعملية إنمائية، والمجتمع الصناعي كنتيجة وهدف لعملية التصنيع، حيث أن التصنيع يفرض على المجتمعات بنية اقتصادية واجتماعية جديدة، تؤدي الى طرح الملامح كثيرة التعقيد[5].

---

[1] يموت عبدالهادي (1999)، **أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية**، ط2، معهد الانماء العربي، بيروت، ص6.

[2] السيد الحسيني (1996)، **التنمية والتخلف**، دار المعرفة، القاهرة، ص294.

[3] عبد الشفيع محمد (1997)، **قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي الجديد**، ط2، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ص17.

[4] ريمو آرون (1983)، **المجتمع الصناعي**، ترجمة فيكتور باسيل، منشورات عويدات، بيروت، ص15.

[5] محمد فؤاد الحجازي (1995)، **الاسرة والتصنيع**، مكتبة وهبة، القاهرة، ص18.

2-2 أهمية التصنيع:

يعتبر التصنيع ركيزة اساسية في إحداث حركية مستمرة وفعالة على مستوى البنية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية عند الكثير من الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين، فالتصنيع يفرض أنظمة مغايرة عن الأنظمة الموجودة، وتتضح اهميته فيما يلي[1] :

-يسمح بنمو جماعات جديدة ويضعف جماعات اخرى موجودة في المجتمع اي بناء قوى اجتماعية.

-نمو حضري كبير حيث يتسع حجم المدن، وتصبح بمثابة مراكز جذب كبير لرؤوس الأموال والقوة العاملة.

-يسمح التصنيع بتغيير النسق القيمي السائد بإعادة تشكيله حتى يتلاءم مع التحولات الاقتصادية التي أحدثها التصنيع.

-يخلق مجالات تجارية جديدة عديدة، منها التصدير الذي قد يخفف من بعض المشكلات التي تواجهها الدول النامية في مجال الاستيراد والتصدير.

-يساهم التصنيع في فتح اسواق جديدة في المواد الاستثمارية والمنتجات الاستهلاكية.

-يؤدي التصنيع الى رفع مستوى الدخل الفردي الذي يزيد في الادخار الذي يوجه الى الاستثمار وذلك بفتح مناصب شغل جديدة ومتنوعة.

-يسمح التصنيع بخلق تنوع كبير في الإنتاج، وهو ما يحقق الاكتفاء الذاتي.

-فرض التصنيع علاقة تكاملية بين جميع القطاعات الاخرى منها قطاع الزراعة، حيث ادى إلى تنمية الزراعة وتحويلها الى صناعة.

-يحقق التصنيع زيادة كبيرة في مستوى الدخل الفردي والدخل الوطني عامة.

3-2 أهداف التصنيع:

يعد التصنيع عملية تنموية هدف الرئيسي القضاء عن التخلف وتطوير الاقتصاد المحلي، وذلك باستعمال احدث الوسائل التكنولوجية في مختلف الميادين الإنتاجية، وعليه يعمل التصنيع على تحقيق الاهداف التالية[2]:

- تطوير قوى الانتاج بهدف زيادة الدخل ونصيب الفرد منه مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية.

---

[1] **أنظر في هذا الخصوص:**

- السيد الحسين، **التنمية والتخلف**، مرجع سبق ذكره، ص394.

- راحيش شندار، ترجمة محمود عمار (1994)، **التصنيع والتنمية في العالم الثالث**، مطبعة المعرفة ،القاهرة، ص10

[2] العشري حسين درويش (1989)، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، ص.91

- تنويع القاعدة الانتاجية من اجل الوفاء بحاجات الصناعة والزراعة والقطاعات الأخرى من وسائل الإنتاج، بهدف دعم الاستقلال الاقتصادي وزيادة القدرة على المساومة في التجارة الدولية.
- احداث تغيرات اجتماعية من خلال خلق بيئة صناعية بما يتبعه من اثار على تحسين أساليب العمل والقضاء على البطالة والمساهمة في اعادة توزيع الدخل القومي لتحقيق الرفاهية.
- تحقيق التكامل الانتاجي بين الصناعة والزراعة والقطاعات الاخرى واستخدام الاساليب العلمية والتقدم التقني فيها.
- يعمل على استحداث تقنيات حديثة، التي تؤدي بدورها الى رفع درجة المهارة والتنظيم والإدارة في مختلف القطاعات.
- يعمل التصنيع على رفع الانتاجية التي بدورها تؤدي الى ارتفاع متوسط الناتج الفردي.

2-4 تحديات التصنيع:

إن عملية التصنيع وباعتبارها الطريق الرائد في تحقيق التنمية في البلدان النامية على وجه الخصوص فإنها تواجه عدة عراقيل ومشاكل التي تحد من كفاءتها نذكرها فيما يلي:[1]

أ –تحديات وطنية: وهي توفير متطلبات السوق المحلية وتطلعات التنمية الصناعية والشاملة، وهي بذلك رهينة السياسات الحكومية المتبناة، خصوصا وانها صناعات تحتاج الى المساعدات التمويلية والتنظيمية والادارية والقانونية، حيث ان اكبر ما يهدد تنفيذها هو التمويل اللازم والمستمر.

ب –تحديات داخلية: متمثلة في احداث التكامل الافقي والعمودي لتحقيق القفزة القوية لعملية التنمية، لان حدوث التطور والنمو الصناعي على مستوى وحدات معينة دون ان يكون له اثر في نمو باقي القطاعات، قد يجعل النمو مرحلي لا غير.

ج –تحديات ذاتية: والتي ترتبط بتطور القدرة الابداعية والفنية للصناعة من اجل التحول من مرحلة صغر الحجم ومحدودية الاهداف والافاق الى مرحلة النضج والتخطيط الاستراتيجي، لذا يجب القيام بعملية التحديث والتطوير بصورة مستمرة، سواء ما يتعلق بالمزيد من الانفاق على البحث والتطوير، او استقطاب تكنولوجية متطورة.

د –تحديات إقليمية: وترتبط هذه الاخيرة بظروف المنافسة العالمية التي تفرضها الشركات متعددة الجنسيات، التي تمتاز بتطور الكفاءة الانتاجية والادارية والجودة العالية والاسعار المنخفضة، وهي العوامل التي تؤثر في الصناعات المحلية الصغيرة أو المتوسطة، التي أنشأت في ظل ظروف معينة،

[1] كبداني سيد أحمد (2011)، **التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية**، ملتقى وطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، يومي 05 و06 أكتوبر 2011، جامعة مستغانم ،56-57.

كما ان الانفتاح الاقتصادي العالمي في ظل منظمة التجارة العالمية، التي تفرض رفع الحماية الحكومية عن تلك الصناعات سيؤدي بيها إلى الزوال او على الاقل سيحدث اختلالا في موازنتها ويعرضها للأزمة.

هـ/تحدي محاولة اللحاق بالبلدان الصناعية المتقدمة: يصعب على الدول النامية اللحاق بالدول المتقدمة التي تشهد تحولا صناعيا منذ فترة طويلة، حيث ان الدول المتقدمة لم تعد تهتم فقط بالإنتاج المادي الرأسمالي من المعدات والآلات المتطورة، وإنما تحولت الى التخصص في إنتاج المعلومات، وصناعة المعرفة، وعليه نجد ان هذه الدول قطعت اشواطا كبيرة في وقت نجد فيه الدول النامية تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يعني أن الفجوة بين العالمين المتقدم والنام في مجال التصنيع أصبحت واسعة جدا.

2-5 استراتيجيات التصنيع في الدول النامية:

يمكن أن تواجه التنمية الصناعية صعوبات في تحقيق النجاح إذا لم تستند إلى مقومات أساسية، في مقدمتها وجود استراتيجية واضحة ومحددة للتصنيع، تبيّن الأهداف الرئيسة للعملية الصناعية ضمن إطار استراتيجية شاملة للتنمية. ونظرا للتحديات والظروف المتنوعة التي تعاني منها الدول النامية، فقد تم تصنيف استراتيجيات التصنيع إلى نوعين رئيسيين: استراتيجية الإحلال محل الواردات، واستراتيجية التصنيع من أجل التصدير.

2-5-1 استراتيجية الإحلال محل الواردات:

تتبع معظم الدول النامية هذه الاستراتيجية، لارتباطها تاريخيا بتوافر العديد من العوامل التي هيأت المناخ الملائم لتطبيقها في الدول النامية خلال فترتي الحرب العالمية الاولى والكساد الكبير، مضمونها يتجلى في الوفاء باحتياجات السوق المحلية مما يتطلب حماية السوق المحلية ليتحول الطلب الى المنتجات المنتجة محليا عن طريق الرقابة التجارية، وتسمى الدول التي تتبع استراتيجية الإحلال محل الواردات باقتصاديات التوجه الداخلي[1].

وفي المرحلة الأولى من تطبيق هذه الاستراتيجية عرفت ارتفاع درجة الحماية للإنتاج المحلي واقترن بدعم الصناعات الوليدة في الدول النامية تفتقر الى العوامل الفنية والمادية في المراحل الاولى للتنمية مما نتج عنها منتج مرتفع التكلفة ومن ثم الاسعار مما يدفع الدولة الى التدخل في دعم التكاليف، ومن اهم العقبات التي واجهت هذه الاستراتيجية هو انخفاض جودة المنتج المحلي وعدم القدرة على منافسة المنتجات الاجنبية التي تم حضر استيرادها وانخفاض وارداتها نتيجة فرض رسوم جمركية مرتفعة،

[1] نادية علي شعيب (1989)، **استراتيجية التجارة والتنمية الصناعية**، مجلة مصر المعاصرة، العدد417، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، القاهرة، ص146.

ومنه نستنتج ان هذه الاستراتيجية لم تحقق هدفها المتمثل في تحقيق الوفرة في حصيلة النقد الاجنبي.

2-5-2 استراتيجية التصنيع للتصدير:

لقد ادى الاخذ باستراتيجية الاحلال محل الواردات الى نتائج سلبية ولهذا تم الاخذ باستراتيجية جديدة وهي استراتيجية التصنيع لتصدير، فالاهتمام بصادرات يفتح مجال توسيع الاسواق الزيادة في الانتاج مما يؤدي الى انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة وزيادة القدرة التنافسية على المستوى العالي، بالإضافة الى دور الصادرات في تطوير وتحسين اساليب الصناعة المحلية، إن استراتيجية التصنيع بتصدير تهدف الى التركيز على انشاء صناعات معينة تتوافر فيها فرصة تصدير منتجاتها او جزء منها الى السوق الخارجي.[1]

أ –مفهومها :

يقصد باستراتيجية التصنيع من اجل التصدير التركيز عند اختيار ما يتم القيام به من صناعات على تلك الصناعات التي تتوفر لها فرصة تصدير منتجاتها، ويعني ذلك انه في هذه الاستراتيجية يكون التركيز بشكل اساسي على التصدير للسوق الخارجية، اما التسويق في سوق المحلية فانه اقل اهمية وتعطي هذه الاستراتيجية لتصدير أهمية كبيرة، لأنها تعتبره المسؤول الاول عن تمويل خطط التنمية في الدول النامية على اساس ذاتي، ذلك ان جانبا هاما من احتياجات التنمية في هذه الدول من السلع الوسيطية والاستثمارية، وحتى من سلع استهلاكية لا يمكن اشباعه الا باستيراد من الخارج، ولا بد من توفير حصيلة جيدة من الصادرات لتمويل هذه الواردات، ويزيد من اهمية هذه الحصيلة وضع صادراتها من المواد الاولية وما تعانيه من تدهور شروط التبادل التجاري لغير صالحها وانخفاض ايراداتها من هذه الصادرات، ولذلك يكون من صالح الدول النامية تصدير المزيد من منتجاتها الصناعية والتقليل ما أمكن من تصدير المواد الاولية بشكلها التام.[1]

ب –سياستها و شروط إنجاحها:

تتمثل في سياسات هذه الاستراتيجية في الاصلاحات التي تم إدخالها على استراتيجية احلال الواردات بهدف الانتقال للتصدير وتتمثل فيما يلي:[2]

- منح معونات للسلع الصناعية المصدرة.
- تخفيض الحماية الجمركية على السلع المستوردة.

بناء على ما تطرقنا اليه نجد ان استراتيجية التصنيع للتصدير هي الاكثر ملائمة للدول النامية من اجل النهوض باقتصادها، فقد اتبعت غالبية الدول النامية هذه الاستراتيجية، وحتى مركز التجارة الدولي

[1] صندوق النقد الدولي (1993)، **افاق الاقتصاد العالمي**، دراسة اعدها خبراء صندوق النقد الدولي ،ص76.

[2] محمد محروس إسماعيل (1997)، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ط2، ،ص55.

يقوم بمساعدة الدول النامية لتدعم هذه الاستراتيجية عن طريق تنمية صادراتها الصناعية.[1]

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للميزان التجاري .

يعتبر ميزان المدفوعات بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تعتمد عليها السلطات السياسية والاقتصادية فيرسم سياستها الاقتصادية، ويعتبر اداة هامة من ادوات التحليل الاقتصادي من اجل دراسة وضع الدولة الاقتصادي، والميزان التجاري ليس سوى فرع من فروع عناصر ميزان المدفوعات الذي يتخصص في الفرق بين انتاج الدولة وطلبها المحلي والفرق بين الصادرات والواردات.

1- مدخل عام لميزان المدفوعات:

1-1 مفهوم ميزان المدفوعات: هنالك عدة تعاريف لميزان المدفوعات نذكر منها ما يلي:

ميزان المدفوعات هو بيان يسجل الحقوق الدولية للدول، والديون الدولية التي عليها، خلال مدة معينة تكون في العادة سنة واحدة.

ميزان المدفوعات عرفه صندوق النقد الدولي بانه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول احصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات او قيمة اصول اقتصاديات دولة ما وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الاخرى او بسبب هجرة الافراد، والتغيرات في قيمة او مكونات ما يحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة اتجاه بقية دول العالم[2].

ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الرهن النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة من الزمن عادة ما تكون سنة.[3]

ومنه فإن ميزان الدفوعات هو مستند محاسبي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الاعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني بين كل الاعوان الاخرين في العالم الخارجي.

2-1 أهمية ميزان المدفوعات: نذكر منها ما يلي:[4]

يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي، إذ كلما كان حجم هذه المعاملات صغيرا دل ذلك على محدودية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

---

[1] **(انظر في هذا الخصوص)** تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم (1987)، ص97-98.

[2] شقري نوري موسى وآخرون (2012)، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، عمان، ص188.

[3] عبد الرحمان يسري وآخرون (2005)، **الاقتصاد الدولي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ص 323.

[4] هويشار معروف (2006)، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جديد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص237.

يعكس ميزان المدفوعات قوة الاقتصاد أو ضعفه وموقعه من المنافسة الدولية ودرجة استجابته للمتغيرات الاقتصادية الدولية.

يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في يد صانعي القرار لتخطيط علاقتها الاقتصادية الخارجية وإدارتها مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية...إلخ .

تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية، منها صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الاوضاع الاقتصادية لدولة، حيث تمكن دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات متتابعة من معرفة تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة كما يعبر مؤشرا جيدا للحكم على المركز الخارجي لها.

بيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الاجنبية، وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في اسواق الصرف الاجنبيين وهنا يمكن استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية ولتعيين مدى القدرة على احداث التغيرات في بعض عناصر العلاقات الدولية بغرض امتصاص الفائض او ازالة العجز.

3-1 عناصر ميزان المدفوعات:

1-3-1 حساب العمليات الجارية:

يتكون هذا الحساب من حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب تحويلات.

أ-الحساب التجاري:

ينقسم الى حسابين هما حساب التجارة المتطورة، يتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية، إما حساب التجارة الغير متطورة فيشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدول والخارج مثل خدمات النقل والتامين والسياحة والخدمات الحكومية الى جانب الخدمات المتنوعة، هذا فضلا عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته إما خدمات أداها رأس المال الأجنبي الى الداخل.

ب- حساب التحويلات:

يتعلق بمبادلات تمت بين الدولة من الخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل، اي انها عمليات غير تبادلية، اي من جانب واحد، ولا يترتب عليها دين او حق معين، ويشتمل هذا الحساب على بند هو الهبات والتعويضات[1]، فالهبات والمساعدات التي يقدمها الافراد والحكومة الى الاجانب تسجل في الجانب المدين، في حين تسجل المساعدات التي تحصل عليها الدولة او الافراد من الاجانب في الجانب الدائن.[2]

---

[1] زينب حسين عوض الله (1999)، الاقتصاد الدولي، **نظرة عامة على بعض القضايا**، دار الجامعة الجديدة للنشر، ص102.

[2] حنان لعروق (2004-2005)، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، ص8.

1-3-2 حساب رأس المال:

يسجل هذا الحساب حركات رؤوس الاموال بين البلد وبقية دول العالم التي ينشأ عنها تغيير في مركز مديونية البلد الخارجية، وكذلك التغيرات في الاصول الاحتياطية الرسمية للبلد، وذلك خلال الفترة المحددة التي يعبر عنها ميزان المدفوعات والبنود التي نجدها في هذا الحساب هي **رؤوس الاموال قصيرة الاجل**.

حركات **رؤوس الاموال طويلة الاجل** تشمل رؤوس الاموال المحولة من والى الخارج بقصد استثماراها لأجل طويل، اي لمدة تزيد عن سنة، فعندما يستثمر المقيمون في الخارج اي مدفوعات للأجانب هنا يقيد مدينا (−) في حساب رأس المال بميزان المدفوعات، وفي مقابل هذه المدفوعات جمل المستثمرون الوطنيون على حقوق مالية على الاجانب التي سوف تتحقق كمقبوضات نقدية في تاريخ لاحق عندما يتم تصفية الاستثمار، اما عندما يستثمر الاجانب في البلد، اي تواجد تدفق رؤوس الاموال للداخل، وهنا يقيد دائنا (+) في حساب راس المال بميزان المدفوعات لأنه يتضمن مقبوضات نقدية بالنسبة للمقيمين، وفي المقابل تحصل المستثمرين الاجانب على حقوق مالية على المقيمين.[1]

إن هذه الاشكال من التحويلات الرأس المالية تتشكل في النتيجة حقا أو دينا على الخارج أو بالعكس، بالمعنى قد تضيف أو تنقص من تلك الحقوق أو الديون للبلد بوحداته الاقتصادية المختلفة عن العالم الخارجي[2].

1-3-3 حساب عمليات التسوية الرسمية:

يسجل التدفقات الداخلية والخارجية وذلك لحساب الغير في الالتزامات السائلة والغير السائلة للحائزين الرسميين الأجانب والتغير في الأصول الاحتياطية للدولة خلال سنة، وتشير الاحتياطية الرسمية للدولة إلى ما بعد حوزته من ذهب وعملات قابلة للتحويل وحقوق سحب خاصة، ومركز الذهب الخاص بها في صندوق النقد الدولي.

وتسجل زيادة الالتزامات الدولة نحو الحائزين الرسميين، والنقص في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة في الجانب الدائن، أما النقص في التزامات الدولة: نحو الحائزين الأجانب والزيادة في أصوله الاحتياطية الرسمية في الجانب المدين.[3]

1-3-4 حساب السهو الخطأ:

بإتباع طريقة القيد المزدوج فإن كل عملية تقوم بيها اي دولة تسجل مرتين في ميزان المدفوعات،

---

[1] كامل البكري (2002)، **الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، طبع ونشر وتوزيع، الإسكندرية، ص218−220.

[2] جمال الدين لعويسات (2000)، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص49.

[3] عابد الكريم العيساوي (2012)، **التمويل الدولي، مدخل حديث**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص238.

مرة في الجانب المدين وأخرى في الجانب الدائن أو العكس، وحسب هذه الطريقة سيكون تعادل محاسبي لجانبي ميزان المدفوعات اي اجمالي العناصر الدائنة تعادل اجمالي العناصر المدينة في هذه كالتالي يكون الرصيد متوازنا إلا إن هذا توازن نادرا ما يتحقق في الواقع العلمي ولهذا يتم اللجوء الى حساب السهو والخطأ لخلق التوازن الحساب في القيمة الكلية في الجانبين دائن والمدين، ويظهر في الجانب الأصغر من ميزان المدفوعات، ويرجح خلل عدم توازن لحدوث خطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف اسعار صرف العملات، وإما لسبب الخلل الناجم عن تغير قيمة العملة مثلا عندما يخاف المستورد في دولة ما من ارتفاع قيمة العملة المصدرة يقوم بدفع قيمة الواردات مقدما، وعليه يكون هذا الدفع بالنسبة لمصدر استيراد غير مسجل لرأس المال.[1]

شكل رقم(1): عناصر ميزان المدفوعات

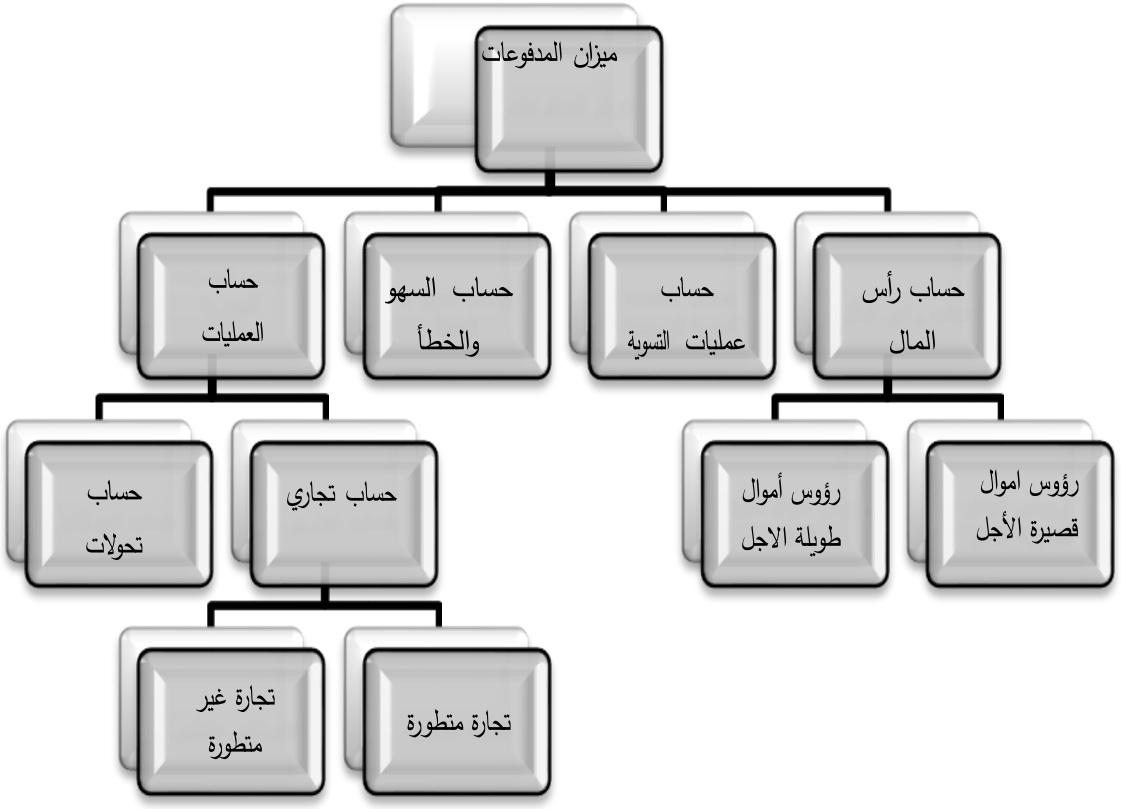

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المراجع السابقة.

2- الإطار النظري للميزان التجاري.

2-1 تعريف الميزان التجاري وأهميته:

هنالك عدة مفاهيم للميزان التجاري، سوف نذكر منها ما يلي:

الميزان التجاري هو الفرق بين صادرات دولة ما وقيمة وارداتها، ويعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان

[1] محمد محمود يونس وعلي عبدالوهاب نجار (2009)، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ص195-196.

المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الاشياء الملموسة سواء كانت مستوردة أو مصدرة.[1]

يقصد بالميزان التجاري ايضا رصيد العمليات التجارية اي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا المعنى الاخر للميزان التجاري، حيث هناك من يراه يتمثل فقط في الصادرات والواردات المنظورة في حين يرى الاخرون انه يشمل على كافة المبادلات سواء كانت سلع منظورة مثل النقل البحري للمتعاملين الاجانب، التأمين ... إلخ.[2]

الميزان التجاري يشمل على الصادرات والواردات السلعية بما في ذلك الذهب غير النقدي الذي يتم تبادله بين المقيمين وغير المقيمين، حيث تكون الصادرات مقومة بقيمة (FOB) اي قيمة السلع حتى شحنها على السفينة، أما الواردات فتقوم بقيمة (CIF) اي قيمة السلع في ميناء الوصول، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع اصطلاح الميزان التجارة المنظورة ويقال أن الميزان في صالح الدولة إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أثناء الفترة التي يعد عنها الميزان تفوق قيمة الواردات منها اي يوجد فائض، كما يقال ان الميزان في غير صالح الدولة اذا كانت قيمة الصادرات السلعية أقل من قيمة الواردات منها يعني وجود عجز، لكن الواقع فإن ذلك ليس صحيحا اذ قد يتحقق عجز ميزان التجارة المنظور رغم ذلك تكون اهميته قليلة اذا حققت المعاملات غير المنظورة فائضا.[3]

يعتبر الميزان التجاري جزء اساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الانتاجي وهيكلة الدولة حيث انه لما حدث العجز في النشاط الانتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، او ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها الى جانب ان عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الانتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض الانتاج من اجل تشجيع عملية التصدير مما يؤدي الى العجز في ميزانها التجاري[4].

2-2 اقسام الميزان التجاري

ينقسم الى قسمين وهما الميزان التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي:[5]

أ-الميزان التجاري السلعي: (ميزان التجارة المنظورة) يضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا وهي الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية.

---

[1] دواح بلقاسم، و يعقوب مروة (2018)،مداخلة بعنوان: **اثر تقلبات اسعار البترول على الميزان التجاري، ما بعد البترول: المبادلات التجارية الاورو متوسطية**، جامعة مستغانم ، ص5.

[2] شقيري نوري موسى وآخرون (2015)، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، ط2، دار المسيرة، الاردن، ص197.

[3] محمد محمود يونس وعلي عبد الوهاب نجار، **مرجع سبق ذكره**، ص205.

[4] دوحة سلمى (2014-2015) ، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، ص118.

[5] //ta3lim.com/montadas/showthread.php?T=6082.(05/04/2025):http

ب-الميزان التجاري الخدمي: (ميزان التجارة الغير المنظورة) تضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول النقل، السياحة، دخول العمل، عوائد رأس المال.

2-3 أثره الاقتصادي: يوجد هناك أثرين الفائض والعجز التجاريين:

الفائض التجاري: هو مؤشر على صحة الاقتصاد وقدرته التنافسية، إلا أنه أحيانا يكون غير كافي لإصدار حكم نهائي بهذا الشأن، خاصة إذا تعلق الأمر بالاقتصاديات التي تبالغ في اعتمادها على الصناعات الاستخراجية وتصدير المواد الأولية في الأسواق العالمية، مما يؤدي الى أزمات اقتصادية دورية، أما **العجز التجاري** فإنه يعتبر دليل ضعف تنافسية البلد المعنى أمام المنتجات الأجنبية، مما يؤدي الى استنزاف احتياطي الدولة من النقد الأجنبي، وبالتالي ضرورة الاقتراض من الخارج في غياب موارد أخرى تسد العجز، مثل تحويلات العمال المقيمين في الخارج أو تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتضطر البلدان التي تعرف عجزا تجاريا هيكليا إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية أملا في وقف اكتساح الواردات وتحفيز الصادرات، وهذا الإجراء يمكن ان يؤدي إلى التضخم دون التمكن من رفع حجم الصادرات وبهذا يدفع الاقتصاد الى الدخول في ركود تضخمي، وارتفاع اسعار مصحوب بركود في الإنتاج ومعدل بطالة مرتفع.[1]

2-4 العوامل المؤثرة على الميزان التجاري: هناك الكثير من العوامل نذكر منها ما يلي:

التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية، مما يجعل المنتجات المحلية أكثر تكلفة مقارنة بالمنتجات الأجنبية في الأسواق العالمية. ونتيجة لذلك، تنخفض القدرة التنافسية للصادرات، حيث يفضل المستهلكون في الأسواق الخارجية السلع الأرخص المستوردة من دول ذات معدلات تضخم منخفضة. في المقابل، تصبح الواردات أكثر جاذبية للمستهلكين المحليين، نظرا لانخفاض أسعارها مقارنة بالمنتجات المحلية. هذا الاختلال يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات المحلية، مما قد يؤثر سلبا على الميزان التجاري والاحتياطات النقدية الأجنبية للدولة.

معدل نمو الناتج المحلي: يعبر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد معين خلال فترة زمنية محددة، عادة خلال سنة واحدة. ويعد هذا المؤشر أحد أهم مقاييس الأداء الاقتصادي، حيث يعكس حجم النشاط الاقتصادي ومستوى الإنتاج في الدولة.

يمثل الناتج المحلي الإجمالي (PIB) الدخل المكتسب داخل حدود الدولة خلال السنة، بغض النظر عن جنسية عناصر الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه، سواء كانت محلية أو أجنبية. وبالتالي، فإنه يقيس القيمة المضافة الناتجة عن الأنشطة الإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني، مما يجعله مؤشرا رئيسيا لتقييم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للدولة.

[1] موسوعة الجزيرة، **الميزان التجاري مؤشر صحة الاقتصاد**، 03-04-2025، 18:20
https://www.aljazeera.net/encclopedia/economy/2024/11/5/%

تغيرات اسعار الفائدة: تؤثر تغيرات أسعار الفائدة بشكل كبير على حركة رؤوس الأموال، مما ينعكس على النشاط الاقتصادي بشكل عام. فعندما ترتفع أسعار الفائدة في الداخل، تجذب الدولة رؤوس الأموال الأجنبية التي تتدفق إليها بهدف استثمارها في المشاريع المحلية، مما يساهم في زيادة الإنتاج المحلي. هذا التحفيز للإنتاج يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات، حيث تتمكن الشركات من تحسين قدرتها التنافسية وزيادة إنتاجها من السلع والخدمات.

وعلى النقيض، عندما تنخفض أسعار الفائدة في الدولة، فإن ذلك قد يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، حيث يفضل المستثمرون تحويل أموالهم إلى أسواق مالية أخرى تتمتع بأسعار فائدة أعلى على المستوى العالمي. هذا الخروج لرؤوس الأموال يؤدي إلى تراجع الإنتاج المحلي، مما ينعكس سلبا على حجم الصادرات. وفي هذه الحالة، يضعف الميزان التجاري للدولة، حيث تتراجع الصادرات وتزيد الواردات نتيجة لانخفاض القدرة التنافسية للمنتجات المحلية.

سعر الصرف: يعد سعر الصرف أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في حركة التجارة الدولية. عندما ترتفع القيمة الخارجية للعملة المحلية، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا، حيث تصبح المنتجات المحلية أغلى في الأسواق العالمية مقارنة بالسلع الأجنبية. وبالتالي، تصبح الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، مما قد يؤدي إلى زيادة الاستهلاك المحلي للسلع المستوردة على حساب المنتجات المحلية.

أما عندما ينخفض سعر صرف العملة المحلية، فإن ذلك يعزز القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح السلع المحلية أكثر رواجا في الأسواق العالمية بفضل انخفاض أسعارها. في الوقت نفسه، تصبح الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين، حيث ترتفع أسعار السلع الأجنبية في السوق المحلي نتيجة لانخفاض قيمة العملة.

الشكل رقم (02): العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري

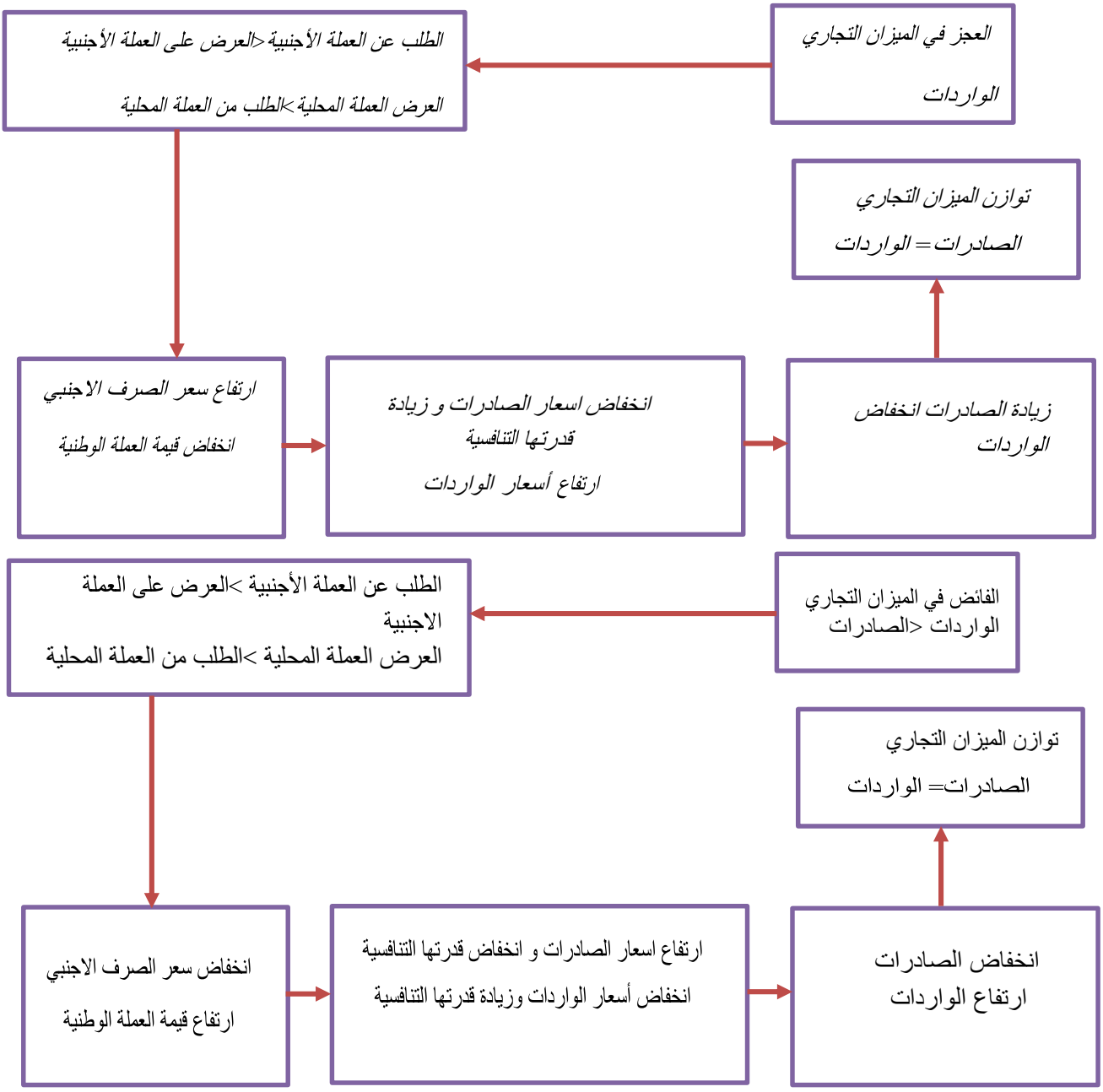

المصدر: دوحة سلمى ،مرجع سبق ذكره، ص127

5-2 توازن واختلال الميزان التجاري وانواعه

ان البلد الذي يكون وارداته اقل من صادراته يكون لديه فائض تجاري، والعكس بالنسبة للبلد التي يكون وارداته اكثر من صادراته يكون ميزانه عاجز تجاريا.[1]

وبالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة، في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل الدول العالم تحاول الوصول الى التوازن في ميزانها

[1] Ian Mackenzie, Finance, Professional English in Use, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS,p92.

التجاري من خلال محاولة تقيد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول الى حالة التوازن، وهي الحالة التي تحقق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي[1]. ويمكن حصر اختلالاته فيما يلي:

أ-الاختلال العارض

يحدث خلال ظروف وأوضاع معينة، وحدث العجز في ميزان المدفوعات نتيجة ظروف مناخية خصوصا في الدول الزراعية وقد يصاب التصدير الرئيسي بكارثة زراعية تؤدي الى تسبب في نقص العملات الاجنبية وهذا ما يؤدي الى اختلال سلبي في الميزان التجاري، وقد يكون ايجابي في حالة الحرب حيث يزيد الطلب على المواد الاولية فهذا يؤدي الى زيادة الصادرات للدول المنتجة لها، وقد يؤدي إلى اختلال ايجابي في ميزان المدفوعات وهذا النوع من الاختلال مؤقت وينتهي بنهاية السبب ويكون مصيره الزوال والتلاشي مهما طال به الزمن[2].

ب-الاختلال الدوري

يرتبط بحالة الدورة الاقتصادية وهذا يعني انه اختلال مؤقت، وهو الاختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة والذي يرتبط بالتقلبات في النشاط الاقتصادي، والتي حدث لها بشكل دوري ومستمر، والحالة الحركية والازدهار التي تتضمنها الدورات الاقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي وزيادة انتاج الدولة، ومن ثمة زيادة صادراتها، أي حيازتها على ميزان المدفوعات ملائم تتفوق فيها الصادرات على الواردات، في حين أن حالة الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية تضعف فيها قدراتها على التصدير تماشيا وانخفاض الانتاج بسبب حالة الكساد، وهذا ما يؤدي الى عجز ميزانها التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.[3]

ج-الاختلال الدائم

وهذا الاختلال يستمر لمدة طويلة، وهو متواجد في الدول النامية ويطلق عليه الاختلال الهيكلي او البنيوي وهو مرتبط بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتميز بضعف تنوع النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الانتاجي للدولة ودرجة مرونته، ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر[4].

---

[1] دوحة سلمى، **مرجع سبق ذكره**، ص118

[2] شقيري نوري موسى وآخرون **مرجع سبق ذكره**، ص212.

[3] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص387.

[4] دوحة سلمى، **مرجع سبق ذكره**، ص124.

د-الاختلال النقدي

يعتبر التضخم من اهم مصادر اختلال ميزان المدفوعات فمن المعروف ان زيادة الدخول النقدية في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات وتولد ايضا زيادة مستوى الاسعار داخليا يحفز على التحول الى الواردات البديلة لانخفاض اسعارها اذا ما قورنت بالمنتجات المحلية والطلب الاجنبي بسبب زيادة الاسعار ينخفض عن صادراتها او يتجه للمنافسة وكله يؤدي الى عجز ميزان المدفوعات، وهذا العجز ليس له حل الا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة او إتباع السياسة الانكماشية[1].

2-6 اسباب الاختلال في الميزان التجاري نذكرها في ما يلي:[2]

أ- تقيم سعر صرف العملة: في حالة تقيم سعر الصرف العملة بأكثر من قيمتها الحقيقية يؤدي ذلك الى ارتفاع الاسعار في سلع والخدمات من وجهة نظر الدول مما يؤدي لانخفاض طلب على تلك السلع والخدمات مما يحدث خلل في الميزان التجاري نتيجة انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات وفي اغلب الاحيان يحدث اختلال الميزان التجاري بسبب التضخم، بمعنى اخر تخفيض التضخم الداخلي يحسن نظام المدفوعات ويكون عن طريق تخفيض الواردات.

ب-اسباب هيكلية: والمتمثل في هيكل الإنتاج المحلي لدول وايضا هيكل الصادرات اذ كانت الدولة لديها تنويع في صادرات او تعتد على سلعة او سلعتين.

ج-اسباب دورية: وهي الاسباب المرتبطة بتقلبات الدورية التي تحدث في الدول المتقدمة ويطلق عليها بالدورات التجارية كحالة الركود او الرخاء.

د-الظروف الطارئة: والمتمثلة في حدوث الحروب او كوارث طبيعية مما يؤدي الى تأثير على الصادرات وبالتالي الحصول على النقد الاجنبي.

2-7 طرق علاج الاختلال في الميزان التجاري

عدم وجود التوازن في الحساب الجاري هو السبب الرئيسي في اختلال ميزان المدفوعات وهذا يعتبر مؤشر اقتصادي خطير على الاقتصاد الوطني، لأنه يعكس مركز البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية، وعادة ما تتم المعالجة بطرق مختلفة من خلال اتباع سياسات نقدية ومالية متنوعة تتلاءم مع اسباب الاختلال، من اهمها:[3]

[1] شقيري نوري و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص207.

[2] دريد كامل آل شيب، **مرجع سبق ذكره**، ص85-84.

[3] موسى سعيد مطر واخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص22-23.

أ-التعديل الآلي لميزان المدفوعات

عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، يستوجب الأمر إجراء تصحيح أو تعديل تلقائي لهذا الميزان، في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات، فإن التعديل يتم بشكل آلي نتيجة لعدة عوامل اقتصادية مترابطة.

لتوضيح هذه العملية، عندما يعاني ميزان المدفوعات من عجز، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية (مثل الدينار) مقابل العملات الأخرى. هذا الانخفاض في قيمة العملة المحلية يجعل السلع المحلية أقل تكلفة بالنسبة للمستوردين، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على هذه السلع والخدمات. مع زيادة الطلب على الصادرات، يرتفع الطلب على العملة المحلية (الدينار) ويرتفع معها عرض العملات الأجنبية في السوق، مما يعزز سعر صرف العملة المحلية. تستمر هذه العملية حتى يتم الوصول إلى التوازن بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، وبالتالي يزول العجز في ميزان المدفوعات.

تعتمد عملية التصحيح التلقائي على مرونة الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة، وكذلك مرونة الطلب الخارجي على الصادرات. عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات، يرتفع سعر السلع المستوردة بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية، مما يقلل من حجم الواردات. في الوقت نفسه، يصبح تصدير السلع أكثر ربحا بسبب انخفاض تكلفة السلع في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات.

وعلى العكس، في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات، حيث تكون المدفوعات أكبر من المستلزمات، يميل سعر صرف العملة المحلية إلى الارتفاع مقابل العملات الأخرى. وعندما ترتفع قيمة العملة المحلية، تصبح السلع والخدمات المحلية أكثر تكلفة بالنسبة للمستوردين الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات. في نفس الوقت، يصبح استيراد السلع أكثر جاذبية نظرا لانخفاض تكلفتها من منظور المستهلكين المحليين. هذا التغيير يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وزيادة عرض العملة المحلية في السوق، مما يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية حتى يتم التوصل إلى توازن في سعر الصرف وميزان المدفوعات.

بالتالي، يمر ميزان المدفوعات بعملية تصحيح تلقائي تعتمد على التفاعلات بين سعر الصرف والطلب على الصادرات والواردات، مما يساعد في إعادة التوازن بشكل طبيعي دون الحاجة إلى تدخلات كبيرة.

ب-التدخل الحكومي في ميزان المدفوعات

إن العلاقة بين ميزان المدفوعات والدخل القومي وثيقة للغاية، حيث إن أي تغيير في أحدهما يؤدي إلى تأثيرات مباشرة على الآخر. فعندما يرتفع **مستوى الدخل المحلي**، يزداد الطلب على السلع والخدمات

المستوردة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية، وبالتالي يتسع العجز في ميزان المدفوعات. في هذه الحالة، يؤدي ارتفاع الطلب المحلي على السلع المستوردة إلى زيادة قيمة الواردات، مما يتجاوز قدرة الصادرات على التوازن.

أما في المقابل، إذا كانت **مستويات الدخل مرتفعة في الخارج**، فإن ذلك يعزز الطلب على السلع والخدمات المحلية، حيث يقبل الأجانب على شراء المنتجات المحلية. وبالتالي، يزداد الطلب على العملة المحلية، مما يساعد على تصحيح ميزان المدفوعات وتحقيق توازن بين الصادرات والواردات.

التدخل الحكومي لتصحيح ميزان المدفوعات: تستطيع الحكومة التدخل في حالة وجود اختلال في ميزان المدفوعات، سواء كان ذلك من خلال **السياسات الانكماشية** أو **السياسات التضخمية**، تبعا لطبيعة الاختلال.

في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، يمكن للحكومة اتخاذ **سياسات انكماشية** لتقليل الطلب الكلي الفعّال على السلع والخدمات المحلية. تتضمن هذه السياسات تقليص الإنفاق العام، زيادة الضرائب، أو رفع أسعار الفائدة. يؤدي ذلك إلى تقليل الاستهلاك المحلي والطلب على الواردات، وبالتالي تقل قيمة العملة الأجنبية المطلوبة، مما يساهم في تقليص العجز وتحقيق توازن في الميزان.

أما في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات، يمكن للحكومة تبني **سياسات تضخمية** لزيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات. تشمل هذه السياسات زيادة الإنفاق العام، تخفيض الضرائب، أو تقليل أسعار الفائدة. هذه السياسات تعزز النشاط الاقتصادي المحلي وتزيد من الطلب على السلع المحلية، مما قد يقلل من فائض ميزان المدفوعات.

ج-السياسات النقدية:

يستطيع البنك المركزي التأثير على طلب السلع والخدمات الاجنبية من خلال تعديل الاسعار الصرف إذا كانت الدولة تتبع نظام اسعار الصرف الثابتة من خلال تعديل اسعار الفائدة.

وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية، مما يؤدي الى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مما يؤدي الى زيادة الصادرات المحلية وانخفاض المستوردات المحلية مما يؤدي الى تصحيح ميزان المدفوعات.

كما باستطاعة البنك المركزي رفع سعر الفائدة على الدولار مثلا لاستقطاب رؤوس الاموال من الخارج وبالتالي تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

إن رؤوس الأموال التي تصل الى البلد من أجل الاستفادة من اسعار الفائدة تكون من نوع قصير الاجل لأنها تدفقات مؤقتة وليست مستمرة.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على الأسس المتعلقة بالصادرات الصناعية، والاستراتيجيات المعتمدة في التصنيع من أجل التصدير، بالإضافة إلى استعراض أبرز النظريات الاقتصادية التي تفسر ظاهرة التصدير في إطار التجارة الخارجية، والتي تبناها عدد من الاقتصاديين الذين شددوا على أهمية مبدأ التخصص الدولي في تعزيز وتطوير الصادرات.

كما تناولنا موضوع الميزان التجاري، الذي يعد أحد المكونات الأساسية لميزان المدفوعات، والذي يمثل بدوره أداة تحليلية اقتصادية شاملة، ويعد من بين أهم المؤشرات التي تستخدم لتقييم الوضع الاقتصادي للدول.

الفصل الثاني
الدراسة التحليلية والقياسية للتصدير والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية والقياسية للتصدير والميزان التجاري

تمهيد:

نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات، واستغلال عائداته في تمويل الميزانية وتنفيذ مختلف البرامج التنموية الهادفة إلى دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية، كما حدث منذ عام 2001 بفضل تحسّن الوضعية المالية، فقد أدى ذلك إلى ارتفاع حجم الواردات. ونتيجة لهذا، أصبحت كل من الميزانية العامة والميزان التجاري عرضة لتقلبات أسعار النفط.

ونظرا للأهمية البالغة للميزان التجاري، كونه يعد مؤشرا دالا على الوضع الاقتصادي- فهو يعكس القوة في حالة الفائض، والضعف في حالة العجز- فإننا سنقوم بإجراء دراسة تحليلية وصفية، وأخرى قياسية، لوضعية الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020، مع التركيز على تأثير كل من الصادرات والواردات عليه

المبحث الأول: الدراسات السابقة

نحاول استعراض أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة بشكل عام، والتي تتمثل فيما يلي:

1 دراسات محلية:

1-1 دراسة د. مختاري فيصل ود.بلحنافي امينة: في دراسة بعنوان "أثر الصادرات على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر"، نشرت في المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 11، العدد 01، ديسمبر 2020، سعت الدراسة إلى تحليل تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تسليط الضوء على مشكلات التصدير والاستراتيجية المتبعة لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات. وقد تم تصنيف الصادرات إلى نوعين: صادرات السلع والخدمات، والصادرات الصناعية، مع اعتماد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر أساسي لقياس النمو الاقتصادي.
وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات غير النفطية، ويعزى ذلك إلى اعتماد الجزائر الكبير على صادرات المحروقات من جهة، وضعف أداء الصادرات غير النفطية من جهة أخرى. وهو ما يشير إلى أن استراتيجية تنمية الصادرات في الجزائر لا تزال بحاجة إلى مزيد من التفعيل والاهتمام لتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في النمو الاقتصادي.[1]

1-2 دراسة د .عياد هشام: تحت عنوان دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة (1985-2019)، المركز الجامعي مغنية، تلمسان -الجزائر، هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة والآثار بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات ضمن نموذج عام يضم أيضا مؤشر التجارة، سعر الصرف والاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة المحددة حسب توفر المعطيات حيث

[1] دراسة مختاري فيصل وبلحنافي امينة، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، المجلد 11 العدد01، ديسمبر2020، جامعة معسكر-الجزائر.

قام باستعمال العديد من الطرق القياسية، التكامل المشترك بدون مقاطع هيكلية وبمقاطع هيكلية، نموذج تصحيح الخطأ وطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا، وقد بينت الدراسة وجود علاقة طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة حيث تسلك سلوكا متشابها ولا تبتعد عن بعضها البعض في المدى الطويل وذلك بدون مقاطع هيكلية كما بين اختبار Hatemi-j (2008) مما يدل على عدم وجود تغيرات هيكلية كبيرة ضمن فترة الدراسة أخلت بالعلاقة رغم وجود العشرية السوداء وطفرة أسعار النفط العالمية من سنة 2000 إلى 2014 إضافة إلى الأزمة العالمية 2008، كما خلصت النتائج أيضا لعدم وجود أي تأثير معنوي من الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي لا في المدى القصير ولا في المدى الطويل.[1]

1-3 دراسة يوسفي رشيد: تحت عنوان سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2005، حيث تطرقت الدراسة إلى ضرورة إصلاح هياكل الإنتاج والاستثمار لترقية التصدير وتعزيز تواجد المنتجات الجزائرية داخل الأسواق العالمية، كما تعرض الباحث فيها لعنصر تصحيح السياسات التجارية كآلية لترشيد الواردات وترقية الصادرات الصناعية، كما توصل في أخر الدراسة إلى ضرورة تنويع المواد التصديرية في ظل أحادية التصدير حيث أن صحة التنمية في الجزائر مرتبطة بقوة وكثافة المنتجات المصدرة خارج المحروقات.[2]

1-4 دراسة عايشي كمال: تحت عنوان إمكانية ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006، تطرقت هذه الدراسة إلى ضرورة ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل التطورات العالمية الجديدة من عولمة وتحرير التجارة الخارجية العالمية وذلك بتحليل نصيب الصادرات الجزائرية من التجارة العالمية، كما ركزت الدراسة على ضرورة رفع القدرة التنافسية للصادرات الصناعية التحويلية وذلك عن طريق رسم سياسة صناعية جديدة تأخذ في الحسبان الإمكانية المتاحة للصناعة ودورها في تنمية الصادرات الصناعية وتعزيز تنافسيتها في الأسواق الدولية باعتبار القطاع الصناعي يمثل أحد الرهانات الفاعلة في الدورة الاقتصادية[3].

1-5 دراسة حمود سكينة: ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لفترة 1986-1995، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 1999، قامت الباحثة بعلاج اشكالية بديل المحروقات. من خلال التركيز على العشر سنوات الاولى من تجربة تصدير منتجات خارج المحروقات باعتبارها تمثل البداية الفعلية للتصدير خارج المحروقات، وعليه حاولت الدراسة تحليل مضمون الصادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة، حيث خلصت في الأخير الى ضرورة ترقية كل من الانتاج الصناعي والفلاحي وضرورة رسم

[1] دراسة عياد هشام(2021)، **مجلة دفاتر بوادكس**، المجلد10/العدد: 01، ص-90-111، المركز الجامعة مغنية-تلمسان، الجزائر.

[2] دراسة يوسفي رشيد (2005)، **سياسة التصدير كأداة التقويم الهيكلي حالة الجزائر**، أطروحة الدكتور في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر.

[3] دراسة عايشي كمال(2006)، **إمكانية ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة-الجزائر.

استراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات تأخذ في الحسبان التحولات الهيكلية للاقتصاد الوطني والتوجه نحو اقتصاد السوق[1].

1-6 دراسة مخضار سليم: دراسة بعنوان تحليل أثر الصادرات الصناعية خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة المالية والاسواق، المجلد 7، جامعة ابن باديس مستغانم الجزائر 2020، باستخدام نموذج ARDL، هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة التي تقيس أثر الصادرات الصناعية خارج المحروقات وصادرات المحروقات على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2017، وقد توصلت إلى أن هناك تأثير قوي لصادرات المحروقات على النمو الاقتصادي، أما الصادرات الصناعية فليس لها أي تأثير سواء على المدى الطويل أو القصير[2].

1-7 دراسة قسوم موساوي الوليد: تحت عنوان دراسة قياسية الصادرات الصناعية في الجزائر للفترة 1987-2006 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2007، وقد قام الباحث بإظهار دور الصادرات الصناعية في عملية التنمية الاقتصادية وتكيده على القيام بمجموعة من الإصلاحات الفعلية التي من شأنها ان تؤدي إلى دفع الصادرات الصناعية الوطنية هذا بطبيعة الحال دون إهمالها لصادرات القطاعات الأخرى كقطاع الفلاحة والمحروقات، في الأخير توصل الباحث إلى أن وضع الصادرات الصناعية في الجزائر مازال يعانى من ضعف مساهمته في اجمالي الصادرات الوطنية وذلك بسبب عديد من المشاكل التي مازالت تواجهه من بينها التمويل وكذا الأنظمة الجمركية والضريبية [3].

2 دراسات أجنبية:

2-1 دراسة أحمد بامخرمة، محمد إبراهيم النفيعي، فريد هاشم فلمبان: دراسة بعنوان "زيادة الصادرات الصناعية في المملكة العربية السعودية"، نشرت في مجلة الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز، المجلد 7، تم التركيز على قياس معدل نمو صادرات القطاع الصناعي في المملكة خلال فترة تمتد إلى 15 سنة. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل العوامل المؤثرة في هذا النمو، كما تم بناء عدد من النماذج القياسية لتقدير مدى تأثير كل عامل على حجم الصادرات الصناعية السعودية.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن الأسعار النسبية للصادرات الصناعية السعودية تعد العامل الأكثر

---

[1] دراسة حمود سكينة(1999)، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر1986-1995**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة - الجزائر.

[2] دراسة محضار سليم، (2020)، **تحليل أثر الصادرات الصناعية خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة المالية والاسواق، المجلد 07العدد01، ص207-222، المركز الجامعي احمد زبانة غليزان-الجزائر.

[3] دراسة قسوم موساوي الوليد، سنة (2007)، **دراسة قياسية لصادرات الصناعية في الجزائر 1986-2006**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة-الجزائر.

تأثيرا على حجم هذه الصادرات، مقارنة بالعوامل الأخرى التي تم تضمينها ضمن النموذج التحليلي.[1]

2-2 دراسة (Furuoka 2007): حاول الباحث من خلال دراسته هذه الإجابة على التساؤل "هل الصادرات تعتبر كمحرك للنمو أم لا"، دليل ماليزيا، نشرة الاقتصاد، 2007، وذلك بتحديد العلاقة التي تربط الصادرات والتنمية الاقتصادية في دولة ماليزيا باستخدام منهجية جرنجر (Granger) حيث توصل الباحث إلى أن نتائج التحليل تدعم استراتيجية "النمو الذي تقوده الصادرات"، وذلك راجع إلى وجود عالقة سببية قصيرة المدى أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الاجمالي إلى الصادرات وليس العكس، مما يعني أن الزيادة في صادرات ماليزيا ليس لها أي تأثير في زيادة ناتج البلد.[2]

2-3 دراسة (Kalaitzi :2013) قامت الباحثة بدراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1980-2010. ورقة عمل مقدمة الى ندوة RIBM لدكتوراه 2013، مانشستر بريطانيا، طبقت الدراسة اختبار التكامل المتكامل انجل- جرنجر (Granger-Engel) من خطوتين وتقنية تكامل جوهانسن Johansen حيث أكدت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طويلة المدى بين الصادرات المصنعة والصادرات المواد الأولية والنمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، أظهر اختبار السببية Granger وجود سببية أحادية الاتجاه بين الصادرات المصنعة والنمو الاقتصادي. وبالتالي فإن الزيادة في درجة تنويع الصادرات يمكن أن تسرع النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة.[3]

2-4 دراسة ماهر مجيد مهوس الجبوري: تحت عنوان أثر الصادرات الصناعية على الميزان التجاري الأردني حيث هدفت إلى قياس أثر الصادرات الصناعية على الميزان التجاري الأردني لفترة (2018-2017) وكذلك تحديد العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى عجز الميزان التجاري، حيث اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة واستخدام طريقة المربعات الصغرى، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لصادرات الصناعية على الميزان التجاري.[4]

2-5 أبو عبيدة محمد محمود: دراسة بعنوان "العلاقة بين أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1994-2011"، نشرت في مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، يونيو 2013، سعت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو

---

[1] دراسة أحمد بامخرمة، محمد إبراهيم النفيعي، فريد هاشم فلمبان، **زيادة الصادرات الصناعية في المملكة السعودية**، مجلة الاقتصاد والإدارة، مجلد 07 ص3-34، جامعة الملك عبد العزيز.

[2] Furouka, f.(2007) , **do exports act as(engine)of growth ?** evidence from Malaysia , Economics bulletin, 6(37) ,P1-14.

[3] Kalaitzi, A.S**. Exports and Economic Growth in the United Arab Emarates (1980-2010)**.working paper submitted to the RIBM Doctoral Symposium 2013. Manchester, UK.

[4] ماهر مجيد مهوس الجبوري، (2018-2019)، **أثر الصادرات الصناعية على الميزان التجاري**، مذكرة ماجيستير في الاقتصاد، قسم اقتصاديات المال الاعمال، جامعة آل بيت الاردن.

الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة تأثير التطور الهيكلي في قطاع الصناعة التحويلية على كل من الصادرات والنمو .

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لنمو الصادرات الفلسطينية على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، كما بيّنت أن نمو قطاع الصناعة التحويلية يسهم بشكل واضح ومهم في دعم الصادرات، مما يبرز أهمية تعزيز هذا القطاع لدفع عجلة النمو الاقتصادي.[1].

shawna & shen 6-2: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات الميزان التجاري في تنزانيا، حيث اعتمد الباحثان على أسلوب المربعات الصغرى العادية (OLS) باستخدام برنامج E-View لتقدير العلاقة بين الميزان التجاري وعدد من المتغيرات المؤثرة، من بينها: الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية رأس المال البشري، ونفقات الاستهلاك الأسري، والإنفاق الحكومي، والتضخم، وتوافر الموارد الطبيعية، إضافة إلى الدخل الأجنبي.

وقد أكدت الدراسة على أهمية هذه المتغيرات في تفسير وضعية الميزان التجاري، مما يستدعي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحسين الميزان التجاري في تنزانيا.[2]

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية للصادرات الوطنية خلال فترة (2000-2020).

يعد تحليل الأداء التصديري الصناعي من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالصادرات الصناعية الجزائرية خطوة أساسية لفهم واقع هذا القطاع. ومن هذا المنطلق، سنقوم بإجراء تحليل وصفي يهدف إلى تقييم مدى مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات، مع مقارنة هذه المساهمة بحجم صادرات المحروقات، وذلك بهدف إبراز مكانة الصادرات الصناعية ضمن الهيكل العام للتجارة الخارجية الجزائرية.

1. تحليل الصادرات الصناعية والصادرات الاجمالية 2000-2020:

من خلال المنحنى البياني الشكل رقم (03) والملحق رقم (01) سنقوم بتحليل وصفي للصادرات الصناعية الاجمالية خلال الفترة (2000-2020) وذلك كما يلي:

1 أبو عبيدة محمد محمود، (2013)، **علاقة اداء الصادرات الفلسطينية واثرها على نمو الاقتصادي 1994-2011**، مجلة جامعة الازهر، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 15 العدد 01، ص347-376، كلية العلوم الادارية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فرع طولكرم-فلسطين.

2 Shawna, M, & Shen, y, (2013), **Analysis of determinants of trade Balance: Case study of Tanzania**, International journal of business and economics Research, 2, pp.134-141.

الشكل رقم (03): منحنى بياني للصادرات الصناعية والإجمالية لفترة (2000-2020) .

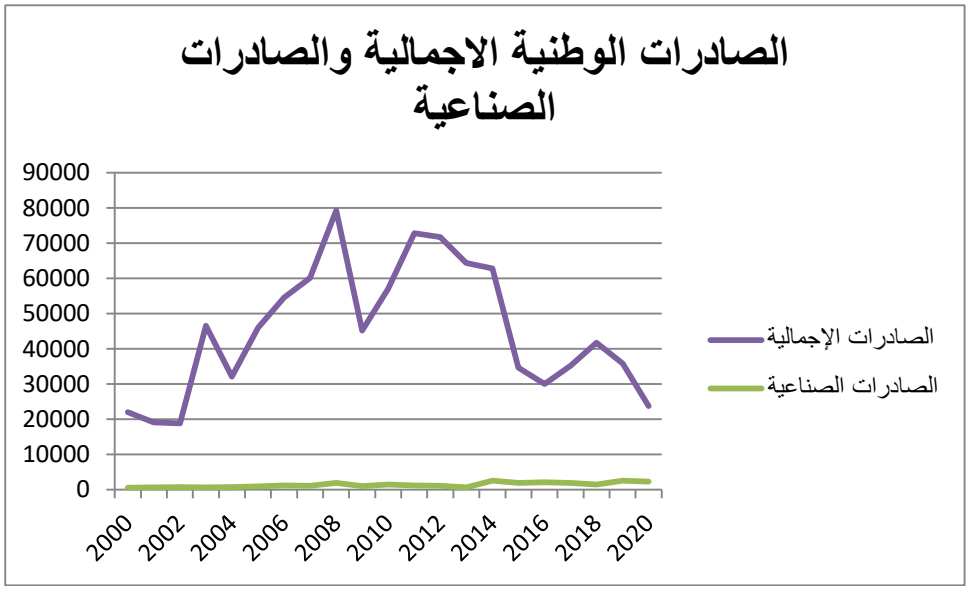

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق (01) وباستخدام Excel statistique

من خلال الملحق رقم (01) والشكل اعلاه يتضح لنا أن مساهمة الصادرات الصناعية ضئيل جدا في تطور رصيد الميزان التجاري رغم سعي مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات الصناعية خاصة منذ الألفية الجديدة، إلا أن كل هذه المحاولات لم تأت بنتائج مرضية وخير دليل على ذلك الاحصائيات الظاهرة في الملحق رقم (01) الذي يظهر لنا هيكل الصادرات الجزائرية لفترة (2000-2020) حيث تنحصر بين 612 مليون دولار كأقل قيمة و2580 مليون دولار أمريكي كأكبر قيمة محققة خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة للصادرات الإجمالية فقد حققت رصيد ايجابي سنة 2000، ثم انخفض في السنتين المواليتين 2001-2002، وهذا راجع الى التذبذب في أسواق النفط، وفي السنوات الستة الموالية من 2003 الى 2008 سجلت الصادرات الاجمالية فائضا متزايدا حيث وصل سعر البرميل الى 96،98 دولار للبرميل. لتشهد سنة 2009 انخفاضا بسبب انخفاض اسعار المحروقات لتعود مجددا في سنتين المواليتين 2010-2011 الى الارتفاع، ثم تعود الصادرات الى وتيرة الانخفاض سنة 2013 من 64430 مليون دولار الى 35820 مليون دولار سنة 2017 وهذا نتيجة التراجع الحاد في الطلب العالمي على المحروقات التي تمثل المكون الاساسي للصادرات الجزائرية المرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط.

وفي سنة 2018 ارتفعت قيمة الصادرات الاجمالية الى 41790 مليون دولار بسبب زيادة حجم الانتاج والتحسن التدريجي في اسعار البترول الا أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا بسبب جائحة كورونا التي أدت الى ازمة عالمية حادة فقد انخفضت قيمة الصادرات الاجمالية سنة 2019 الى 35820 مليون

دولار وتواصل هذا الانخفاض سنة 2020 ليصل الى 23800 مليون دولار.

2. تحليل الصادرات الوطنية الصناعية والنفطية: 2000-2020

من خلال الملحق رقم (01) والشكل البياني رقم (04) سنقوم بتحليل الوصفي لصادرات الصناعية وصادرات المحروقات للفترة (2000-2020)

الشكل رقم (04): منحنى بياني لصادرات الوطنية الصناعية والنفطية (2000-2020).

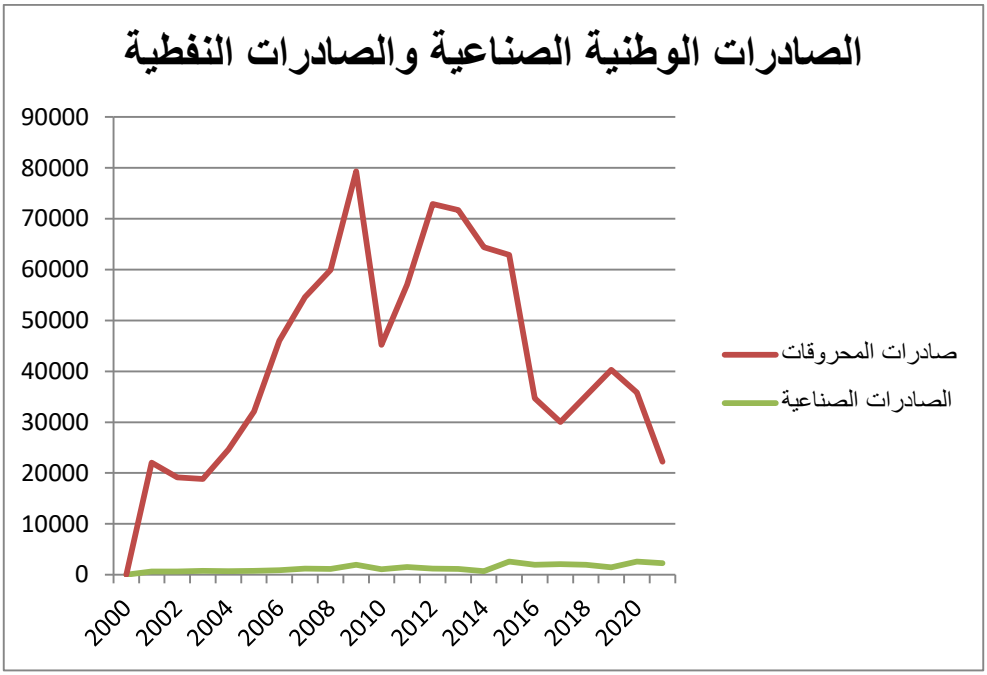

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم(01).

الشكل رقم (05): اعمدة بيانية لتطور الصادرات الإجمالية خلال السنوات (2000-2020).

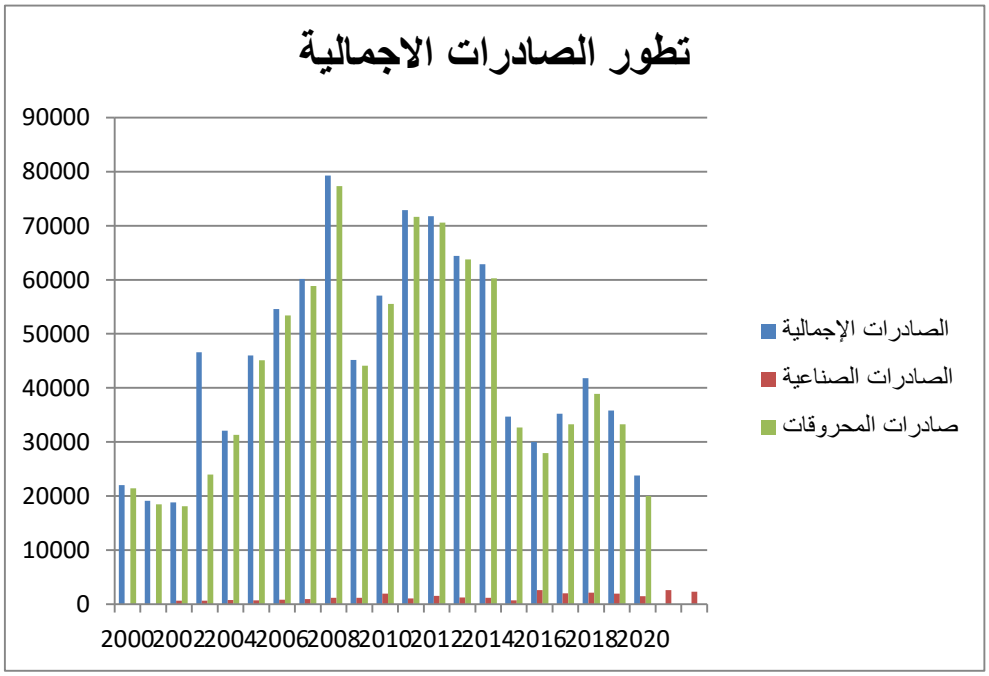

المصدر: الاعتماد على المعطيات الملحق رقم(01) باستخدام برنامج Excel :statistique

نلاحظ من خلال الملحق رقم (01) الشكلين أعلاه رقم (04) و(05) أن صادرات المحروقات تؤثر بصفة كبيرة على الصادرات الإجمالية للجزائر أما الصادرات الصناعية المتمثلة في المواد الغذائية والمواد النصف مصنعة وتجهيزات الفلاحية والصناعية وسلع الاستهلاك فهي شبه منعدمة في تأثيرها على الصادرات الإجمالية، حيث انخفضت الصادرات الإجمالية للجزائر سنتي 2001 و2002 إلى 18484 مليون دولار 18091 مليون دولار على التوالي حيث انها كانت تقدر سنة 2000 بـ 21419 مليون دولار وهذا راجع الى التذبذبات المسجلة في اسواق البترول وانخفاض اسعارها خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية. الا أنه من سنة 2003 الى سنة 2008 سجلت الصادرات الجزائرية فائض حيث وصل الى77361 مليون دولار سنة 2008 اين وصل سعر البرميل الى 98،96 دولار امريكي، كما عرفت سنة 2009 انخفاض صادرات المحروقات وصل الى 44128 مليون دولار نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية. لترجع الصادرات النفطية الى الارتفاع خلال الى 55527مليون دولار سنة 2010 و71660 سنة 2011 .

لكن الصادرات المحروقات انخفضت سنوات 2012 و2013 و2014 و2015 و2016 من 70590 مليون دولار سنة 2012 إلى 27918 مليون دولار خلال سنة 2016 نتيجة الانخفاض الرهيب لسعر البترول.

وعرفت فترة 2017 و2018 ارتفاع تدريجي 33261 مليون دولار و38870 مليون دولار على التوالي لتشهد فترة 2019 و2020 انخفاضا وذلك بسبب انتشار فيروس كورونا.

3. تحليل تطورات الصادرات السلعية 2000-2017.

من خلال الجدول رقم (01) والشكل رقم (06) سنحلل تطورات الصادرات السلعية (2000-2017) وهذا حسب توفر المعطيات:

جدول رقم (01): يمثل تطور اجمالي الصادرات السلعية خلال فترة (2000-2017)

السنـــــوات	اجمالي الصادرات السلعية
2000	–
2001	1480335,8
2002	1501191,9
2003	1902053,5
2004	2337447,8
2005	3421548,3
2006	3979000,9

4214163,1	**2007**
5095019,7	**2008**
3347636	**2009**
4333587,4	**2010**
5374131,3	**2011**
5687369,4	**2012**
5217099,8	**2013**
4917598,2	**2014**
3537186,7	**2015**
3277716,4	**2016**
3928295,6	**2017**

الشكل رقم (06): يمثل رسم بياني للصادرات السلعية للفترة (2000-2017).

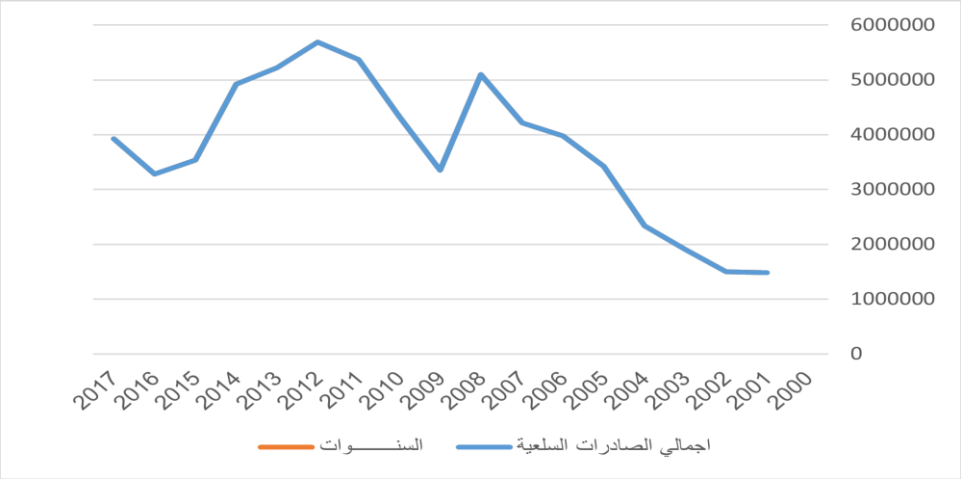

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتّضح أن إجمالي الصادرات السلعية شهد ارتفاعا مستمرا خلال معظم سنوات فترة الدراسة، باستثناء عامي 2001 و2009، اللذين تأثرا بالأزمة المالية العالمية، وكذلك عام 2015 الذي تراجع فيه إجمالي الإيرادات نتيجة لانخفاض مداخيل الجزائر. وقد سجلت أعلى قيمة للصادرات في سنة 2012، وهو ما يعكس الجهود التي بذلتها الدولة لتعزيز صادرات هذا القطاع.

4. تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2020)

استنادا إلى المعطيات المتوفرة، سنقوم بتحليل تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020، وذلك من خلال دراسة كل من التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات

والواردات، وصولا إلى مرحلة التحليل الوصفي للميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

1.4. التركيب السلعي لصادرات الصناعية الوطنية:

الشكل رقم (07): يمثل رسم بياني لتركيب السلعي لصادرات الصناعية (2000-2017)

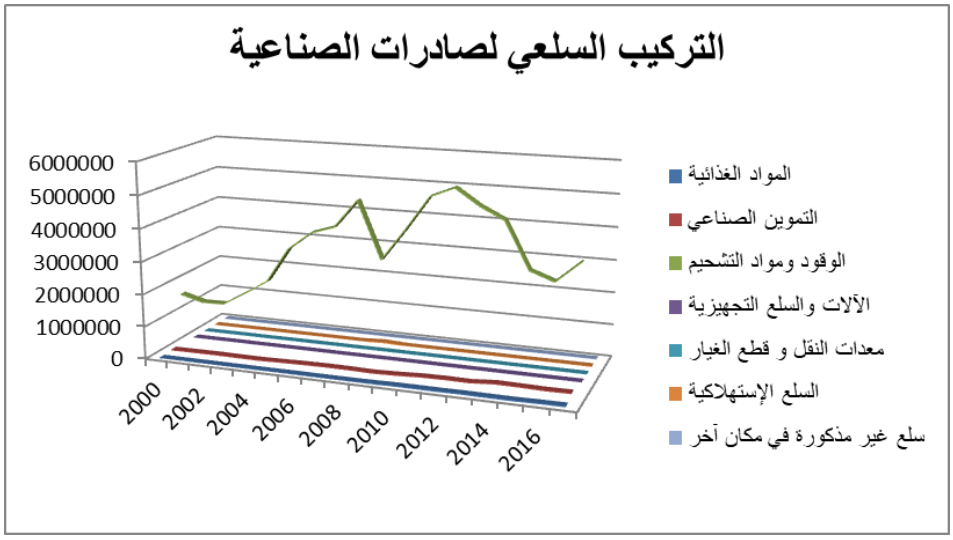

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02) وباستخدام برنامج *Excel :statistique*

الشكل رقم:(08) يمثل اعمدة بيانية لنسب التركيب السلعي لصادرات الصناعية الوطنية (2000-2017)

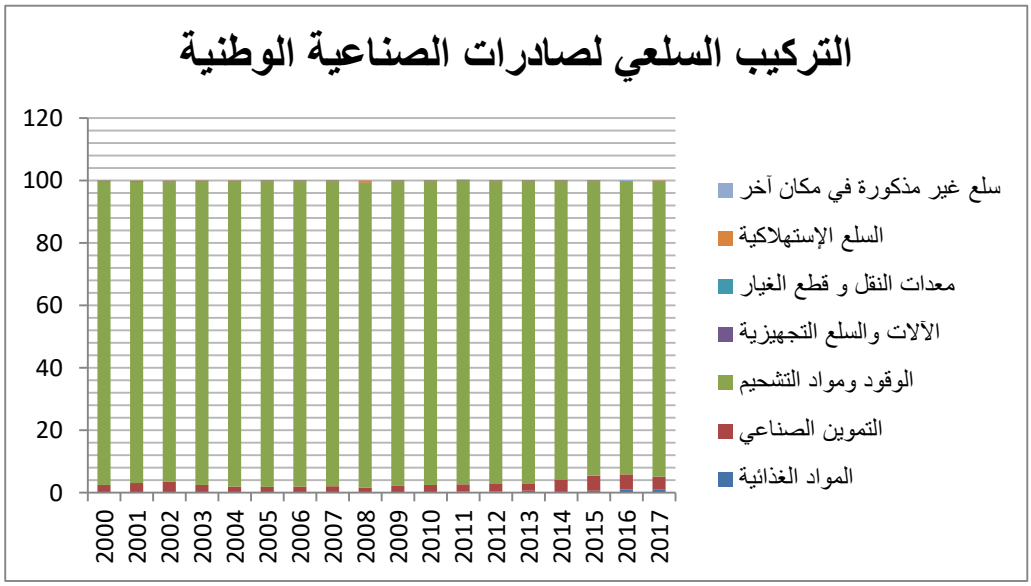

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (02) وباستخدام برنامج: *Excel statistique*

من خلال الملحق (02) والشكلين (07) و(08) يتضح لنا ان هناك 07 مجموعات تشكل هيكل الصادرات السلعية الصناعية، كما يبين لنا تطور صادرات كل مجموعة من هذه المجموعات خلال فترة الدراسة من (2000 الى 2017)، والملاحظ أن مواد التشحيم والوقود المتمثلة في صادرات البترول ومشتقاته كانت تشكل طيلة سنوات الدراسة النسبة الغالبة مقارنة مع باقي المجموعات، وقد بلغت هذه

النسبة 96,63 %، وقد كانت النسب طول فترة دراسة متذبذبة صعودا ونزولا.

أما من حيث القيم فكانت متذبذبة ايضا بين الصعود والنزول حيث عرفت منحنى تصاعدي من سنة 2000 الى 2008 ثم انخفض سنة 2009 لترتفع مرة اخرى اسعار البترول وتحقق أعلى قيمة لها سنة 2012 وقد قدرت بـ 5527736,5 مليون دينار بنسبة 98,22% من صادرات. ومن خلال نفس الملحق نلاحظ بان التموين الصناعي جاء في المرتبة الثانية بنسبة 2,53% من حيث النسبة المشكلة لصادرات الصناعية السلعية، وقد كانت هذه النسبة متذبذبة نزولا وصعودا، لكن تذبذبها لم يكن كبير، حيث تراوحت بين أدنى نسبة 1.53% سنة 2008 وبين اعلى نسبة 4.84% سنة 2015 اما من حيث القيمة فقد عرفت سنة 2015 أعلى قيمة قدرت بـ 171539.9 مليون دينار.

كما نلاحظ أيضا بأن المواد الغذائية جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 0.46% خلال فترة الدراسة (2000-2017)، حيث سجلت سنة 2001 أدنى قيمة لها قدرت بـ 2220.5 مليون دينار وحظيت سنة 2017 بالقيمة العليا 38984,6 مليون دينار بنسبة 0.99% من اجمالي الصادرات.

واحتلت الآلات وسلع التجهيز المرتبة الرابعة بنسبة قدرت ب 0.16% خلال نفس سنوات الدراسة، حيث سجلت اعلى قيمة لها سنة 2002 بـ 3445.2 مليون دينار بنسبة 0.34% من اجمالي الصادرات، لتأتي بعدها المرتبة الخامسة والسادسة والسابعة على التوالي وبنسب شبه منعدمة سلع استهلاكية بنسبة 0.9%، معدات نقل وقطع غيار بنسبة 0,06%، وسلع مذكورة في مكان اخر بنسبة 0.003%.

4-2. لتوزيع الجغرافي لصادرات الصناعية:

الشكل رقم (09): يبين اعمدة بيانية للتوزيع الجغرافي لصادرات الصناعية خلال فترة (2000-2017).

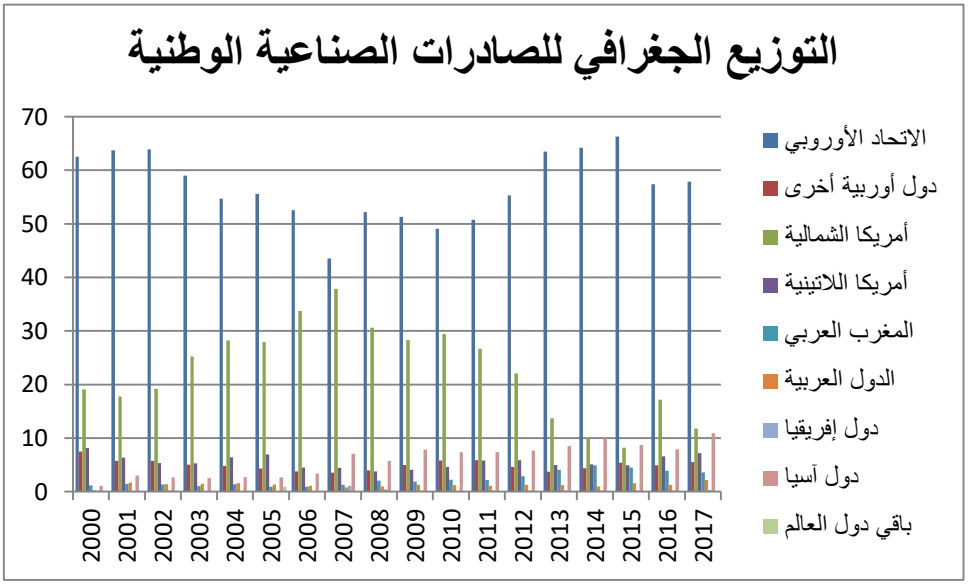

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02) وباستخدام برنامج Excel :statistique

الشكل رقم (10): دائرة نسبية توضح التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية

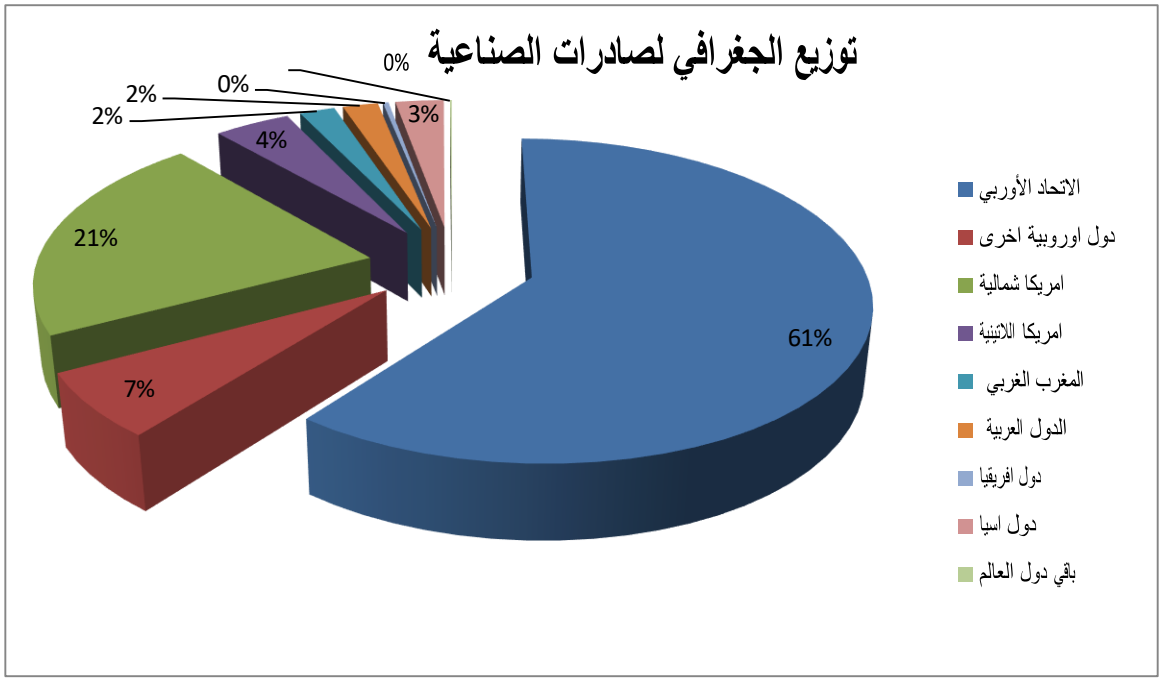

المصدر: من إعداد الطالب الاعتماد على معطيات الملحق رقم (02) وباستخدام برنامج *Excel :statistique*

من خلال ما سبق نرى بأنه أكثر من 60% من صادرات الجزائر في سنوات الدراسة (2000-2017) توجه نحو دول الاتحاد الأوروبي، والذي يعتبر الزبون الاول للجزائر فعلى سبيل المثال سجلت2015 اعلى نسبة 66,3% وسجلت أدنى نسبة سنة 2007 بـ 43.56% وهذا راجع الى التقارب الجغرافي ما بين الجزائر والاتحاد الاوروبي عن طريق البحر الابيض المتوسط، وتأتي بعدها مباشرة امريكا الشمالية بنسبة 21,56% وقد سجلت اعلى نسبة سنة 2007 بـ 37,83% بقيمة 1594014,3 مليون دينار من اجمالي الصادرات .

وبما أن الجزائر لديها اتفاقيات ثنائية مع دول الاعضاء أسيويا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تضم جميع الدول الصناعية المتقدمة (اليابان، كوريا الجنوبية، أستراليا، السويد...) والتي تعتبر منطقة جذب والجزائر شريك مهم في امداد دول المنظمة بالمواد الاولية فقد حازت دول اسيا على نسبة 7% خلال فترة دراسة (2000-2017). أما الدول الاوروبية الاخرى فهي تمثل نسبة ضئيلة قدرت بـ 6,56% خلال سنوات الدراسة 2000-2017 وهو معدل لا يرقى الى المستوى المطلوب بسبب التباعد الجغرافي والاختلاف الفكري وعدم وجود علاقات وطيدة مع هذه الدول، لتليها أمريكا اللاتينية بنسبة 4,29% وبالنسبة لدول العربية لم تتجاوز 2% خلال فترة الدراسة وهذا بسبب أن اغلبية الدول العربية صادراتها تعتمد على النفط ومشتقاته اي هناك تشابه في المنتجات المصدرة اما دول المغرب العربي فهي ايضا حازت على نسبة 2% وهذا راجع الى اختلاف انظمة الحكم، وفي الاخير وبنسبة يمكن ان نقول عنها ان نسبة واردتها من الجزائر تؤول الى 0 وهي دول افريقيا وباقي دول العالم بنسبة 0,32 % و0,09%على التوالي.

4-3. التركيب السلعي للواردات.

الشكل رقم (11): يمثل أعمدة بيانية لنسب التركيب السلعي للواردات الوطنية خلال الفترة (2000- 2017)

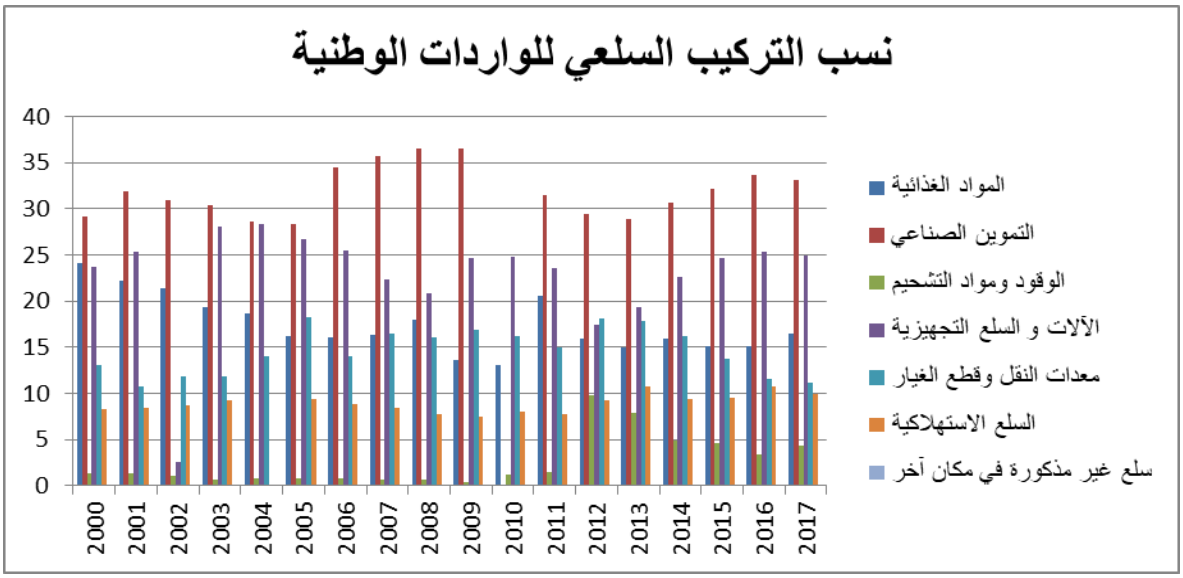

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02) وباستخدام برنامج ***Excel :statistique***

الشكل رقم (12): منحنى بياني يمثل تركيب الواردات الصناعية للجزائر

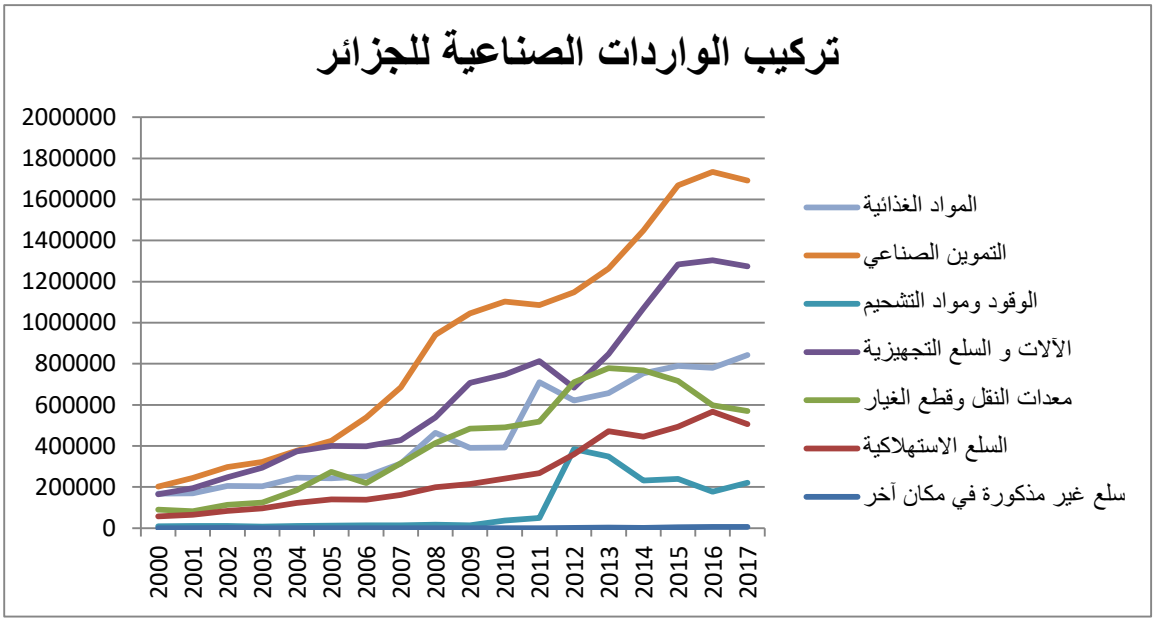

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02) وباستخدام برنامج *Excel statistique*

من خلال الشكلين رقم (11) و(12) يتبين ان الواردات الجزائرية شهدت ارتفاعا متصاعدا من سنة الى اخرى، وذلك قصد تلبية الطلب المحلي حيث تصدر التموين الصناعي المجموعة بنسبة 35% خلال فترة الدراسة 2000-2017 من اجمالي واردات الجزائر حيث تم تسجيل اعلى قيمة لها سنة 2016 قدرت بـ 1734306,9 مليون دينار بنسبة 33,11%.

لتأتي الآلات والسلع التجهيزية في المرتبة الثانية بنسبة 23% خلال سنوات الدراسة من 2000 الى 2017 حيث سجلت في سنة الاولى لدراسة قيمة 63997 مليون دينار وفي اخر سنة دراسة سجلت 1274017,7 مليون دينار من هذا نستنتج ان هناك تطور ملحوظ بفارق قدر بـ 1274017,7 مليون دينار. أما المرتبة الثالثة كانت من نصيب المواد الغذائية بنسبة بلغت 20% خلال نفس فترة الدراسة حيث سجلت في سنة الاولى لدراسة قيمة 167013,1 مليون دينار بنسبة 24,19% من اجمالي الواردات لتبقى القيمة في حالة صعود لتبلغ في سنة الاخيرة لفترة دراسة قيمة 842133.1 مليون دينار.

وجاءت معدات النقل وقطع الغيار في المرتبة الرابعة بنسبة 12% من اجمالي الواردات خلال نفس فترة الدراسة وقد سجلت اعلى قيمة لها سنة 2013 بقيمة بلغت 778995.5 مليون دينار بنسبة 17.83% من إجمالي الواردات لتليها في المرتبة الخامسة السلع الاستهلاكية بنسبة 07 % ثم الوقود ومواد التشحيم بنسبة 02% وفي الاخير السلع الغير مذكورة في مكان آخر بنسبة 0,1%.

4-4.التوزيع الجغرافي للواردات

الشكل رقم (13): يمثل اعمدة بيانية للتوزيع الجغرافي للواردات الوطنية للفترة (2000-2017)

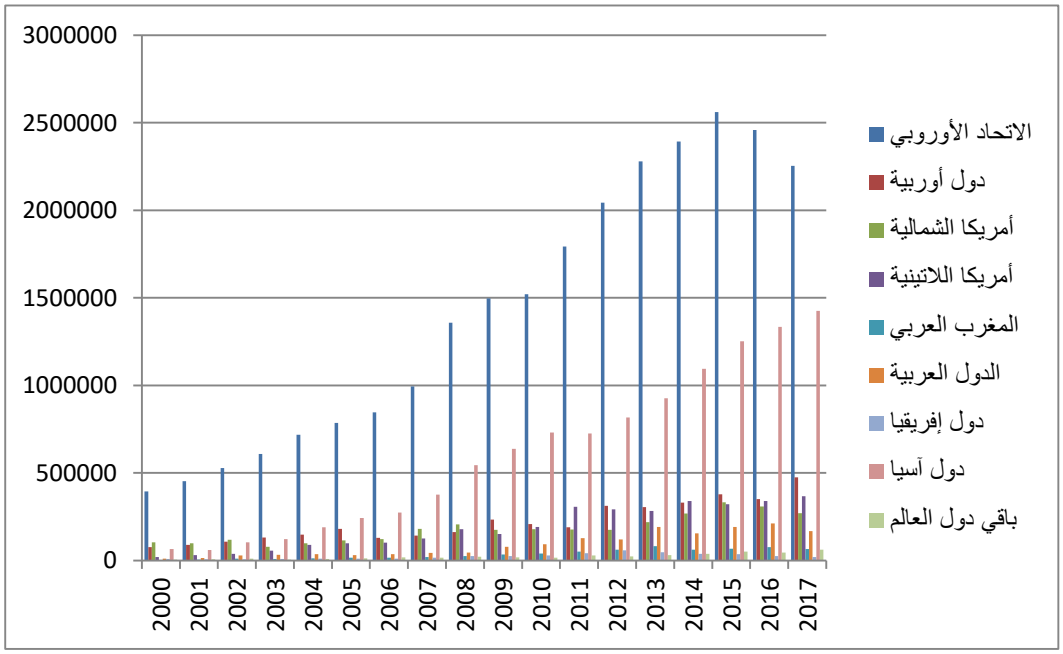

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02) وباستخدام برنامج *Excel statistique*.

من خلال الشكل اعلاه يتضح لنا ان التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة 2000-2017 على انها مستقطبة من طرف شريك تجاري يحوز على نسبة كبيرة، هذا ما يجسد ان الاتحاد الاوروبي هو الشريك الرئيسي للجزائر حيث أخذ الحصة الاكبر من قيمة الواردات من دول الاتحاد الأوروبي وهي في تزايد مستمر حيث بلغت اعلاها سنة 2015 بقيمة 256035.6 مليون دينار جزائري اي ما يقارب 25.5 مليار دولار ثم أخذت في الانخفاض حيث قدرت قيمة الواردات لسنة 2017

مع الاتحاد الاوروبي بـ 2254082.2 مليون دينار جزائري، وتفسر الزيادة في قيمة الواردات من الاتحاد الاوروبي بسبب التفكيك الجمركي القائم بين الجزائر والاتحاد الاوروبي.

كما جاءت دول آسيا في المرتبة الثانية بنسبة 13.22% من اجمالي الواردات خلال فترة دراسة 2000-2017 وقد شهد الاستيراد من دول آسيا ارتفاعا تصاعديا حيث كانت قيمة الواردات سنة 2000 تقدر بـ 65757.9 مليون دينار واصبحت سنة 2017 قيمتها 1426052 مليون دينار، وتأتي في المرتبة الثالثة امريكا الشمالية بنسبة 10,59%حيث عرفت تذبذب صعودا ونزولا من سنة 2000 الى سنة 2012 لتسجل تصاعدا تدريجيا من 2013 الى 2017. وتليها في المرتبة الرابعة الدول الاوروبية الاخرى بنسبة 7,3% من اجمالي الواردات ثم جاءت بعدها دول امريكا اللاتينية بنسبة 4,92%، دول العربية بنسبة 2.22%، دول المغرب العربي ودول افريقيا بنسبة 0,93% وباقي دول العالم في الأخير بنسبة 0,83% .

5. تحليل تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2020)

5-1. تطور وضعية الميزان التجاري 2000-2020

الشكل رقم (14): منحنى بياني يبين تطور وضعية الميزان التجاري حلال فترة 2000-2020.

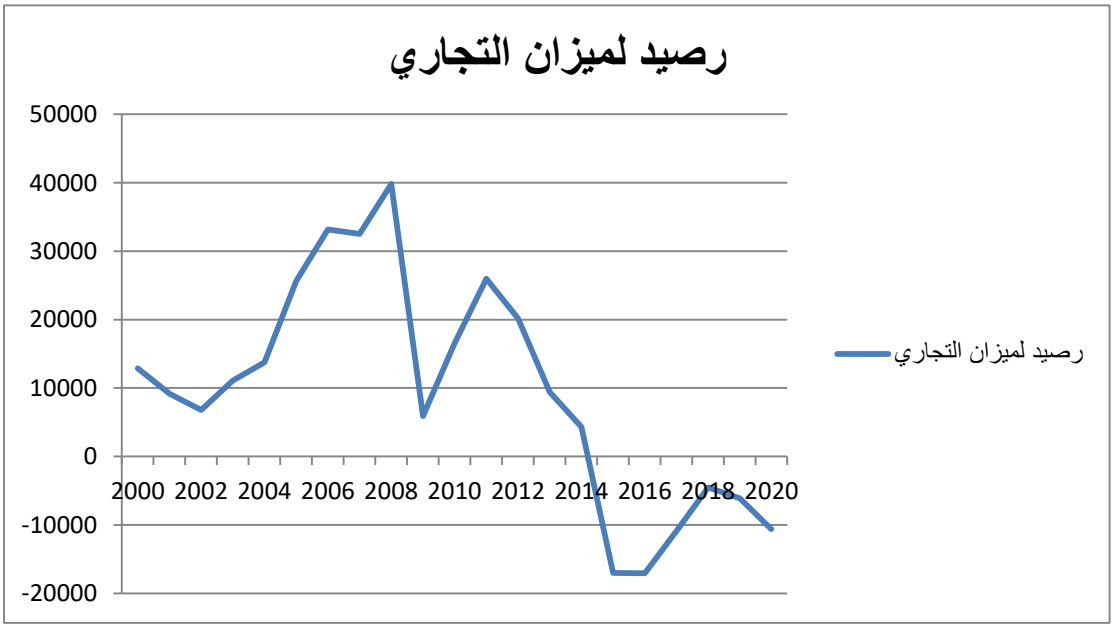

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (01) وباستخدام برنامج: *Excel statistique*

من خلال الملحق رقم (01) والشكل (14) نلاحظ ان رصيد الميزان التجاري في فترة دراسة الحالة من 2000 الى 2020 حقق فائضا موجبا خلال الفترة 2000-2008 تراوح بين صعود ونزول حيث كان لصادرات المحروقات الدور الكبير في تحديد هذه الوضعية حيث سجل رصيد الميزان التجاري سنة 2000 فائض بقيمة 12858 مليون دولار، ثم انخفض في السنتين المواليتين بـ 9192 مليون دولار سنة 2001 و6816 مليون دولار سنة 2002 وهذا بسبب تراجع حصيلة الصادرات خاصة صادرات

المحروقات، ليحقق بعدها ارتفاع متصاعد من سنة 2003 الى 2008 حيث سجل أعلى قيمة سنة 2008 بقيمة 39819 مليون دولار وهذا راجع الى ارتفاع اسعار النفط وبالتالي ارتفاع صادرات المحروقات، وفي سنة 2009 نلاحظ انخفاض رصيد الميزان التجاري بـ 5900 مليون دولار مقارنة بالسنة التي سبقتها وهذا راجع الى تأثير الازمة المالية العالمية 2008 على اسعار النفط ونتج عنه انخفاض في صادرات المحروقات، ثم تحسن سنة 2010 الا انه انخفض وسجل ادنى قيمة سنة 2014 قدرت بـ 4306 مليون دولار، أما في سنة 2015 الى سنة 2020 فقد سجل رصيد الميزان التجاري عجز، وهذا يعود الى تأثير الازمة النفطية 2014 الحادة وانهيار اسعار النفط وانخفاض صادرات المحروقات بالإضافة الى تداعيات جائحة كورنا على الاقتصاد العالمي.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الصادرات الصناعية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

سنتطرق في هذا المبحث الى التعمق فيما تم دراسته في الجانب النظري والوصفي التحليلي لأثر الصادرات الصناعية على الميزان التجاري لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2020 وذلك وفق المعطيات المتوفرة لنفس فترة الدراسة .

1. **نموذج ومتغيرات الدراسة**: نحاول في هذا المطلب ادراج نماذج الدراسة وتحليل متغيراتها:

1.1. نموذج الدراسة:

نقوم بصياغة النموذج تمثل أثر الصادرات الصناعية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 وهذا حسب المعطيات الموجودة والتي تم دراستها سابقا في الدراسة الوصفية، مع العلم أن العلاقة بين الميزان التجاري والصادرات نظريا هي علاقة خطية.

إذن $Btc = F(Xind)$

BC: مؤشر الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

Expind: مؤشر الصادرات الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

وإتباعا لمنهجية القياس الاقتصادي وبعد صياغتنا للنماذج نبدأ بتحليل متغيراتها وذلك من خلال دراسة استقراريتها عن طريق اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية واستعملنا في ذلك اختبار ديكي فولر المطورADF، فمن خلال هذا الاختبار سنتمكن من الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبتها كالتالي:

السلسلة الزمنية المستقرة لا تحتوي لا على اتجاه عام ولا على تقلبات موسمية ولكن الاحداث التاريخية للوقائع الاقتصادية نادرا ما تحقق مسارات عشوائية.

2.1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

من أجل تجنب التحليلات الخاطئة لابد من دراسة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باعتبارها شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلسلة الزمنية لذا سنقوم باختبار جذر الوحدة بالاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع[1].

3.1. نتائج إختبار ديكي فولر المطور

فيما يخص منهجية ديكي فولر الصاعد ADF فقد اتبعنا المنهجية التالية :

السلسلة :(BC)

$$[M1]\Delta \mathrm{BC}_{\mathrm{t}} = \lambda BC_{\mathrm{t-1}} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{\mathrm{j}+1}\, \Delta BCt - j + c + bt + \varepsilon_{\mathrm{i}}$$

$$[M2]\Delta \mathrm{BC}_{\mathrm{t}} = \lambda BC_{\mathrm{t-1}} - \sum_{j-1}^{p} \phi_{\mathrm{j}+1} + c + \varepsilon_{\mathrm{i}}$$

$$[M3]\Delta \mathrm{BC}_{\mathrm{t}} = \lambda BC_{\mathrm{t-1}} - \sum_{j-1}^{p} \phi_{\mathrm{j}+1} + \varepsilon_{\mathrm{i}}$$

قمنا بتحديد درجة التأخير وذلك بالاعتماد على المعايير الثلاثة *chwarz, AKaike , Los-Like lihood* واخترنا أصغر درجة تباطؤ التي كانت معظمها صفر، *Lag = 0* .

ولتقدير النموذج اخترنا لمعظم السلاسل الفرضيات التالية :

[M1]

H0 : λ=0 أي نقبل فرضية وجود جذر الوحدة في السلسلة إذا كانت *Prob > 0,05*

H0 : b = 0 إذا كان معامل الاتجاه العام مختلف عن الصفر أي *Prob (Trend)< 0,05* أي السلسلة من نوع *Ts* وغير مستقرة.

[M2]

H0 : C = 0 نقبل فرضية السلسلة لا تحتوي على ثابت مشتق إذا كان *Prob > 0,05*

H0 : λ =0 نقبل الفرضية المعدومة أي وجود جذر الوحدة في السلسلة *Prob> 0,05*

[M3]

H0 : λ =0 نقبل فرضية وجود جذر الوحدة.

[1] مداخلة د/قادري نورية، د/ساكت فاطمة الزهراء، د/بن ونيسة ليلى، 2021/2020" **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الرفاهية الاقتصادية – دارسة قياسية حالة الجزائر**، جامعة معسكر.

جدول رقم (02): يمثل نتائج اختبار *ADF* للسلسلة *BTC*

		– اختبار ADF للسلسلة BC عدد التأخيرات: اقل قيمة = 0			
		$H_0: C=0$	$H_0: b=0$	$H_0: \lambda=0$	النماذج
	النتيجة	(Prob)	(Prob)	(Prob)	
سلسلة غير مستقرة	غير مستقرة	0.12	0.11	0.56	$[M_1]$
	غير مستقرة	0.77	/	0.63	$[M_2]$
	غير مستقرة	/	/	0.16	$[M_3]$

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات *EViews 10*

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أنه حسب النموذج *[M3]* السلسلة *BTC* غير مستقرة في المستوى لذا نقوم باختبار استقرارية السلسلة بعد الفرق الأول.

جدول رقم (03): يمثل نتائج اختبار ADF للسلسلة BTC بعد الفروقات الاولى

		– اختبار *ADF* للسلسلة *BTC* عدد التأخيرات: اقل قيمة = 0			
		$H_0: C=0$	$H_0: b=0$	$H_0: \lambda=0$	النماذج
	النتيجة	(Prob)	(Prob)	(Prob)	
سلسلة مستقرة	مستقرة	0.62	0.45	0.01	$[M_1]$
	مستقرة	0.68	/	0.0026	$[M_2]$
	مستقرة	/	/	0.0001	$[M_3]$

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات *EViews 10*

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أنه حسب النموذج [*M3*] السلسلة *BTC* مستقرة بعد الفرق الأول.

جدول رقم (04) : يمثل نت ائج اختبار ADF للسلسلة expind

		– اختبار ADF للسلسلة xind عدد التأخيرات: اقل قيمة = 0			
		$H0: C=0$	$H0: b=0$	$H0: \lambda=0$	النماذج
	النتيجة	(Prob)	(Prob)	(Prob)	
سلسلة مستقرة	مستقرة	0.0126	0.0010	0.0034	$[M_1]$
	غير مستقرة	0.0277	/	0.17	$[M_2]$
	غير مستقرة	/	/	0.85	$[M_3]$

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات *EViews 10*

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) ومشاهدتنا لنتائج اختبارADF، نلاحظ أن السلسلة expin تحتوي على مركبة الاتجاه العام إذن السلسلة expind من الشكل النموذج *[M_1]* باعتبار أن **Prob (b)< 0.05** وهي مستقرة في المستوى. اذن لدينا I(1)BC ϵ وهذا يدفعنا لتطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات expind، ϵ *I(0)* الزمنية.

2. منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

يتطلب إجراء اختبارات التكامل المشترك مثل *Engle and Granger* (1987) و*and Juselius Johansen* (1990)، أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة ولا يمكن إجراءها بوجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة وعليه ظهر نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *(Distributed Lag Model* *ARDL(Autoregressive* المطور من قبل (Pesaran, Shin, & Smith,2001)هذا النموذج يعتبر كبديل لاختبارات التكامل المشترك المعروفة، حيث يمتاز هذا الاختبار المطور من قبل (2001) *et al Pesaran* عن باقي الاختبارات فيما يلي:

لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية جميعا متكاملة من نفس الدرجة *I(0)* أو*I(1)*. فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون درجة تكامل أيا من المتغيرات *I(2)*.

ARDL يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير لكي تكون النتائج أكثر كفاءة.

نموذج *ARDL* يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة.

تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

أيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل. وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا مقارنة بالطرق الأخرى كطريقة انجل- غرنجر (1987)، جوهانسن (1988) وطريقة جوهانسن- جسلس (1990). لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة يستخدم عادة معيارين هما (AIK) و(SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من(AIK) و (SC) نموذج ARDL للمعادلة (1) يكتب على الشكل التالي:[1]

$$d(BC_t) = c + \beta_0 BC_{t-1} + \beta_1 EXPIND_{t-1} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_{1i}\, d(BC)_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \alpha_{1i} d(BC)_{t-i}$$

[1] مداخلة د/قادري نورية، د/ساكت فاطمة الزهراء، د/بن ونيسة ليلى، **المرجع سابق** الذكر.

تكون معلمة المتغير التابع المبطئ لفترة واحدة على المعادلة تمثل (β) معلمات العلاقة طويلة الأجل (الأمد). بينما تعتبر معلمات الفروق الأولى (α) معلمات الفترة القصيرة في حين أن (C) و($\mathscr{E}$) تشير إلى الجزء القاطع وأخطاء امجد العشوائي على التوالي .

تكون معلمة المتغير التابع المبطئ لفترة واحدة على المعادلة تمثل (β) معلمات العلاقة طويلة الأجل (الأمد). بينما تعتبر معلمات الفروق الأولى (α) معلمات الفترة القصيرة في حين أن (C) و ($\mathscr{E}$) تشير إلى الجزء القاطع وأخطاء المتغير العشوائي على التوالي.

يتضمن اختبار النموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية فيشر (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنيه طويلة الأجل) ثم نقوم بمقارنتها مع القيم الجدولية Pearson et al للقيم المخرجة للحدود العليا والدنيا عند درجات معنوية.

بعد تحديد النموذج ومتغيرات الدراسة نلقي الضوء على ما توصلنا إليه من نتائج تقدير النموذج.

2-1 اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

يوضح الجدول الموالي اختبار الحدود (ARDL) وذلك بحساب إحصائية فيشر ومقارنتها بالقيم المخرجة العليا I(1) والدنيا I(0) كما أسلفنا من قبل وذلك لاختبار فرضية العدم والتي مفادها عدم وجود تكامل مشترك . وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (05): يمثل اختبار منهج الحدود لاختبار وجود العلاقة الطويلة الأجل.

	إحصائية فيشر المحسوبة F_C		النتيجة
النموذج	*2.202107*		عدم وجود علاقة تكامل مشترك
القيم الحرجة	الحد الأعلى *I(1)*	الحد الأدنى *I(0)*	
عند مستوى معنوية %10	*3.51*	*3.02*	
عند مستوى معنوية %5	*4.16*	*3.62*	
عند مستوى معنوية %2.5	*4.79*	*4.18*	
عند مستوى معنوية 1%	*5.58*	*4.94*	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات*EViews 10*

بما أن قيمة F المحسوبة ذات معنوية وأصغر من القيم المخرجة للحد الأدنى عند مستوى معنوية، 5% 2,5% و10% و1% إذن هي ليست في منطقة التكامل المشترك وبذلك ليست هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (مستقلة ومتغير التابع).

2-2 استنتاج العلاقة طويلة الأجل:

جدول رقم (06): مقدرات معلمات الأجل الطويل (المتغير التابع) *BC*

المتغير	معامل	المعنوية
Expind	*-27,891*	*0.051*
C	*44363,92*	*0.029*

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات *EViews* 10

تم اختيار القيم المتباطئة *.(1,1)*

بالرغم من عدم وجود تكامل مشترك بين الصادرات الصناعية والميزان التجاري إلا أنه من خلال رؤيتنا للجدول رقم 06 فمعلمة الصادرات الصناعية سلبية وذات معنوية 5 بالمئة وهذا يعني أن تأثير الصادرات الصناعية سلبي على الميزان التجاري وهذا ما يتوافق مع الجانب التحليلي خصوصا في أواخر فترة الدراسة حيث ازدادت الواردات الصناعية للبلد دون ما يقابلها من الصادرات.

2-3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج *ARDL (BTC)*

بعد التأكد من عدم وجود العلاقة على المدى الطويل، سنقوم باستنباط العلاقة على المدى القصير بين المتغيرات وهذا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الغير هيكلي.

جدول رقم (07): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ *UECM* لنموذج *ARDL*

المتغير	المعلمة	المعنوية
coinEq(-1)	*−0.3399*	*0,0463*
DXIND	*1.0326*	*0,8107*
DXIND(-1)	*−10.513*	*0,0222*
DBTC(-1)	*0.6600*	*0.0007*
R-squared	*0.725025*	
Prob (F-statistic)	*0.000095*	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات *EViews 10*

تحصلنا على حد تصحيح الخطأ *ECM(-1)* بإشارة سالبة وذو معنوية ويعتبر هذا المعدل سرعة تصحيح الاختلالات التي تحدث في المدى القصير على المدى الطويل، حيث تشير قيمة المعامل تصحيح الخطأ *(-0,3399)* إلى سرعة تعديل هذه الاختلالات، وهو ما يتطابق مع منهجية **ARDL** وكما أن دراسة معنوية لمقدرة معلمة النموذج المتمثل في الصادرات الصناعية *(0,81107)* تجعلها غير مقبولة لكون معنويتها أكبر من 5%، ولكن نلاحظ تأثر للميزان التجاري سلبا للفترة السابقة للصادرات الصناعية بما يقدر 10.51 – ايجابا بفترته السابقة وفيما يخص معامل التحديد فهي مرتفعة بسنبة أكبر من 50% حيث بلغت نسبتها 0.7250 وهوما يعني ارتقاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة حيث أنها تمثل الميزان التجاري بنسبة 72.50 %. أما النسبة المتبقية والتي تقدر بـ 27.5 % فهي تعود لعوامل ومتغيرات أخرى غير مدرجة في هذا النموذج كما ان النموذج معنوي احصائيا حيث قدرت معنوية فيشر بـ 0.000095

2-4 اختبار تشخيص النموذج:

نقوم بمجموعة من الاختبارات التشخيص النموذج المتحصل عليه وذلك حتى يمكننا الاعتماد عليه في التفسير الاقتصادي.

جدول رقم (08): نتائج اختبارات تشخيص النموذج

نوع الاختبار	فرضية العدم Ho	القيمة الإحصائية للاختبار	نتيجة الاختبار
الارتباط التسلسلي للأخطاء LM	لا يوجد ارتباط تسلسلي بين الأخطاء	$3840F_c$: $Chi\text{-}deux:1.15$	$Prob=0.68>0,05$ $F_c > F_T$ قبول Ho
اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا jaque-Bera	البقايا موزعة طبيعيا	$Jaque\ Bera$: $0,75$	$8> 6Prob=0.$ $0,05$ قبول Ho
اختبار عدم ثبات التباين Breusch-pagan-Godfery	ثبات تباين الأخطاء	$F_c = 2.56$ $Prob = 0,10$	$Prob0.10> 0.05$ $F_c > F_T$ قبول Ho

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات *EViews 10*

نلاحظ من الجدول أعلاه رقم (08) أن اختبارات التشخيص كانت ايجابية أي خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وعدم ثبات تباينها كما أنها موزعة طبيعيا.

3- التحليل القياسي والاقتصادي للنتائج:

3-1 التحليل القياسي:

استنتجنا من خلال دراستنا القياسية أن المدة الزمنية الخاصة بالميزان التجاري استقرت بعد الفرق الأول وسلسلة الصادرات الصناعية استقرت عند المستوى حسب اختبار ديكي فولر مما جعلنا نلجأ الى منهجية ARDL من أجل دراسة التكامل المشترك حيث تبين لنا في هذه المنهجية الى أنه ليس هناك علاقة تكاملية مشتركة بين الصادرات الصناعية الجزائرية والميزان التجاري خلال الفترة(2000-2020) وبالتالي لم نجد هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات الصناعية الجزائرية والميزان التجاري الجزائري وهو ما يفسر أن الميزان التجاري الجزائري لا يتأثر بالصادرات الصناعية الجزائرية كما قمنا أيضا بدراسة العلاقة على المدى القصير ووجدنا سرعة تعديل الاختلالات وصل الى 33,99% ومعنوي عند المستوى 5% حيث أظهرت لنا النتائج أن مساهمة الصادرات الصناعية في ترقية الميزان التجاري ضعيفة للغاية وغير معنوية وهو يتوافق مع فرضية المدروسة.

3-2 التحليل الاقتصادي:

لقد تطرقت الدراسة القياسية الى انه ليس هناك علاقة تكاملية مشتركة بين الصادرات الصناعية الجزائرية والميزان التجاري خلال (2000-2020) وهوما يبين أن الميزان التجاري الجزائري لا يتأثر بالصادرات الصناعية الجزائرية حيث أظهرت لنا النتائج أن مساهمة الصادرات الصناعية في ترقية الميزان التجاري تكاد تكون شبه منعدمة وهو ما يتوافق مع الفرضية المدروسة، بل هيمنت الواردات على الميزان التجاري مما سبب العجز في رصيده خاصة خلال السنوات الأخيرة والبلاد تعايش فترة نهضة صناعية تتطلب اعادة هيكلة صناعية.

خلاصة الفصل:

تعد قيمة الصادرات الصناعية في الجزائر ضعيفة جدا، وهو ما دفع بالدولة إلى اتخاذ عدة إجراءات تهدف إلى تحسين وترقية هذا النوع من الصادرات، وذلك في إطار محاولة لتصحيح الخلل الناتج عن السياسات التنموية السابقة، والتي اعتمدت بشكل شبه كلي على مصدر مالي وحيد يتمثل في عائدات المحروقات. هذا الاعتماد المفرط أبرز هشاشة الاقتصاد الوطني في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، وهو ما اتضح من خلال تحليل تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2020 .

وفي هذا السياق، قمنا بإجراء دراسة قياسية لقياس أثر الصادرات الصناعية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة المذكورة، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين الصادرات الصناعية والميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي حاولنا فيها الوصول إلى معرفة تأثير نمو الصادرات الصناعية على الميزان التجاري لحالة الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2020 حسب توفر المعطيات، وذلك من خلال التطرق إلى الإطار النظري للصادرات ومدى تأثيرها على الميزان التجاري وتوضيح العلاقة التي تربط بينهما وذلك باستخدام الأسلوب القياسي لتقدير هذه العلاقة، حيث قمنا باستعمال منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وتبين عدم وجود علاقة تكاملية مشتركة بين الصادرات الصناعية الجزائرية والميزان التجاري خلال نفس فترة الدراسة.

النتائج والتوصيات

انطلاقا مما سبق نستنتج ما يلي:

- يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت هذه التبعية إلى نقص تنويع الصادرات.
- ضعف القاعدة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، الأمر الذي أدى إلى دور محدود للصادرات الأخرى في تشكيلها للاقتصاد.
- ضعف القطاع الصناعي الجزائري وأداؤه محدود بالمقارنة مع الإمكانيات التي تمتلكها الدولة، حيث يعتمد على صناعات خفيفة متمثلة في الصناعات الغذائية والكيميائية، وصناعة البلاستيك والزجاج والألمنيوم والمشروبات وغياب شبه تام للصناعات الثقيلة، وتعتمد الجزائر على الاستيراد من الخارج حيث تمثل الصادرات خارج المحروقات أقل من 5% من مجموع الصادرات.
- ضعف استعمال تكنولوجيا متطورة في الصناعات الحديثة سبب في تراجع نوعية المنتجات الصناعية.
- تشكل العائدات النفطية الشريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني .
- إن الأزمات المالية والاقتصادية هي الحالات الحرجة التي تمر بها الاقتصادات الدولية والاقتصاد العالمي، وينتج عن هذه الأزمات حالة التباطؤ الاقتصادي العالمي وهو ما ينعكس سلبا على الطلب العالمي على الطاقة نتيجة حالة الانكماش، وهو ما يؤدي الى انخفاض الطلب على صادرات المحروقات وبالتالي يكون له اثر سلبي على الميزان التجاري الجزائري.

- إن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على النفط وبالتالي فإن التطورات وتذبذب أسعار النفط تعد من أهم المحددات لوضعية الميزان التجاري.

وقصد تحقيق التوجه الفعلي والسليم نحو ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر فإنه ينبغي العمل **بالتوصيات التالية:**

- التخطيط والتنظيم الجيد للقطاع التصديري من خلال وضع استراتيجية للتصدير يحدد فيها السلع المستهدف تصديرها والسلع المراد إنتاجها بغرض التسويق للأسواق المستهدفة.
- إزالة عقبات التصدير وتبسيط اجراءات الاستيراد السلع الوسيطة والمستلزمات اللازمة لعملية إنتاج السلع المصدرة، وكذا إجراءات تصدير هذه السلع، كما تقوم بتغطية الفجوة بين الموارد المتاحة و الموارد اللازمة لهذه العملية.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التنمية وتنويع الصادرات، وكذا العمل على رفع القدرة التنافسية للمنتوج الوطني.
- تقليل الاعتماد على المحروقات، والعمل على رفع النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج المحروقات ودعم المشاريع الصناعية من اجل النهوض بالقطاع الصناعي.
- الاستعمال المكثف للانترنيت والتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال لتمكين المؤسسة المصدرة من التفوق، خاصة في مجال التسويق الالكتروني.
- ضرورة اعداد شبكة متكاملة من المعلومات المرتبطة بالتصدير ليكون المصدر على اطلاع دائم بالتطورات الحاصلة على مستوى الاسواق العالمية، من إختيار الاسواق المراد دخولها.
- تقديم المزيد من الدعم والتحفيزات للمشاريع المحلية ذات التوجه التصديري، ووضع سياسة بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط.
- يجب على الحكومة الجزائرية ان تستثمر مداخيل النفط بفعالية اكثر وان تحاول تقسيم هذه العوائد ما بين الاجيال.

آفاق الدراسة:

لقد تناولنا في دراستنا تأثير نمو الصادرات الصناعية على الميزان التجاري " حالة الجزائر" خلال الفترة 2000-2020.

وتعتبر هذه الدراسة جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، وفي ختام دراستنا التي ستخلق مواضيع عديدة لدراسات مستقبلية ومحاور بحوث جديدة نذكر منها:

- أثر التسويق الدولي على الصادرات الصناعية.

- دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- تنويع الاقتصاد الوطني ودوره في ترقية الصادرات خارج المحروقات .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

- السيد الحسيني(1996)، التنمية والتخلف، دار المعرفة، القاهرة.
- العشري حسين درويش (1989)، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت.
- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة.
- راحيش شندار، ترجمة محمود عمار (1994)، التصنيع والتنمية في العالم الثالث، مطبعة المعرفة، القاهرة.
- ريمو آرون (1983)، المجتمع الصناعي، ترجمة فيكتور باسيل، منشورات عويدات، بيروت.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر.
- شقري نوري موسى واخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان.
- عابد الكريم العيساوي، التمويل الدولي، مدخل حديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2012.
- عادل المهدي، التسويق الدولي في ظل عولمة الأسواق، الدار المصرية اللبنانية، مصر، بدون سنة نشر.
- عبد الشفيع محمد (1997)، قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي الجديد، ط2، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت.
- فؤاد مصطفى محمود (1993)، التصدير والاستيراد علميا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر.
- كامل البكري، الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، طبع ونشر وتوزيع، الإسكندرية.
- نعيمي فوزي (1999)، غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية: دروس في قانون الاعمال الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- محمد بشير عليه (1990)، قاموس اقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

- محمد فؤاد الحجازي (1995)، الاسرة والتصنيع، مكتبة وهبة، القاهرة.
- محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة (1997)، الاسكندرية، ط2.
- محمد محمود يونس وعلي عبدالوهاب نجار، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر وتوزيع، الإسكندرية 2009.
- هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جديد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

الأطروحات والمذكرات :

- حمود سكينة (1999)، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر1986-1995، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة الجزائر.
- دواح بلقاسم، ويعقوب مروة، مداخلة بعنوان: اثر تقلبات اسعار البترول على الميزان التجاري، ما بعد البترول: المبادلات التجارية الأورومتوسطية، جامعة مستغانم 2018.
- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، (2014-2015).
- عايشي كمال (2006)، إمكانية ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، الأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة الجزائر.
- عبدالرحمان يسري وآخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- قسوم موساوي الوليد، سنة (2007)، دراسة قياسية لصادرات الصناعية في الجزائر 1986-2006، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة – الجزائر.
- محمد مسلم حمود المجالي، الصادرات الوطنية ودورها في التمية الاقتصادية في الاردن، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة.
- ماهر مجيد مهوس الجبوري (2018-2019)، أثر الصادرات الصناعية على الميزان التجاري،

مذكرة ماجيستير في الاقتصاد، قسم اقتصاديات المال الاعمال، جامعة آل بيت الاردن.

- وصاف سعيدي (2004)، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز، العوائق أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر.
- يموت عبدالهادي (1999)،أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية، ط2، معهد الانماء العربي، بيروت.
- يوسفي رشيد (2005)، سياسة التصدير كأداة التقويم الهيكلي حالة الجزائر، أطروحة الدكتور في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر.

المقـــالات

- ابو عبيدة محمد محمود (2013)،علاقة اداء الصادرات الفلسطينية واثرها على نمو الاقتصادي 1994-2011، مجلة جامعة الازهر، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 15 العدد 01، كلية العلوم الادارية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فرع طولكرم-فلسطين.
- احمد الكواز (2005)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي، المعهد العربي للتخطيط، مجلد8، العدد81، الكويت.
- أحمد بامخرمة، محمد إبراهيم النفيعي، فريد هاشم فلمبان، زيادة الصادرات الصناعية في المملكة السعودية، مجلة الاقتصاد والإدارة، مجلد 07، جامعة الملك عبد العزيز.
- أحمد خليل (1997)، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبنانية، بيروت.
- تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم، 1987.
- صندوق النقد الدولي (1993) ، افاق الاقتصاد العالمي، دراسة اعدها خبراء صندوق النقد الدولي.
- عادل المهدي (1971)، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- عبد العزيز فهمي هيكل (1986)، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان.
- عياد هشام(2021)، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد10/العدد: 01، المركز الجامعة مغنية-تلمسان،

الجزائر.

- قادري نورية, د.ساكت فاطمة الزهراء, د.بن ونيسة ليلى، 2021/2020 "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الرفاهية الاقتصادية دراسة قياسية حالة الجزائر، جامعة معسكر.
- كبداهى سيد أحمد، التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية، ملتقى وطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، يومي، جامعة مستغانم.
- محمد عبد منعم غفر وأحمد مصطفى فكري 1999، الاقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
- مختاري فيصل وبلحنافي امينة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 11 العدد01، جامعة معسكر–الجزائر.
- نجضار سليم،(2020)، تحليل أثر الصادرات الصناعية خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة المالية والاسواق، المجلد 07 العدد01، المركز الجامعي احمد زبانة غليزان–الجزائر.
- موسوعة الجزيرة، الميزان التجاري مؤشر صحة الاقتصاد،03.
- نادية علي شعيب (1989)، استراتيجية التجارة والتنمية الصناعية، مجلة مصر المعاصر، العدد417، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، القاهرة.
- وصاف سعيدي(2002)، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي الجزائر، مجلة الباحث، العدد1، الجزائر.

المواقع الالكترونية:

إحصائيات الديوان الوطني للإحصاءات https://www.ons.dz

تقارير المديرية العامة للجمارك الجزائرية https://douane.gov.dz

تقارير بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz

وزارة التجارة والصناعة، استراتيجية تنمية الصناعة، جمهورية مصر العربية، 2009، على الموقع

www.moft.gov.eg.

وكالة الانباء الجزائرية https://www.aps.dz

http://ta3lim.com/montadas/showthread.php?T=6082.(05/04/2015

.%/https://www.aljazeera.net/encclopedia/economy/2015/11/5

المراجع الأجنبية:

- Dinispatigreu et normand tuvgeou(1990),marketing mc: grix, canada.
- FuroukaK, f.(2007) , do exports act as (engine) of growth ? Evidence from Malaysia, Econmics bulletin, 6(37).
- Ian Mackenzie , Finance ,Professional English in Use, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS.
- Kada Akacem,(1990), comptabilities nationale , opu, alger
- Kalaitzi, A.S. Exports and Economic Growth in the United Arab Emirates (1980-2010). working paper submitted to the RIBM Doctoral Symposium 2013. Manchester, UK.
- Montousse marc et Comblay dominique (1994),100 fiches pour comprendre les science économiques, breal, paris.
- Shawna , M ,& Shen ,y ,(2013) , Analysis of determinants of trade Balance : Case study of Tanzania. International journal of business and economics Research.
- Silem ahmed et albertini (j.M)(1992),lexique d'économie, dalloz, paris,4éme édition.

الملاحق

الملحق رقم 01 : البيانات المستخدمة في الدراسة التحليلية الوصفية للصادرات الوطنية خلال الفترة (2000-2020)

الصادرات / السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات الصناعية	صادرات المحروقات	رصيد لميزان التجاري
2000	22031	612	21419	12858
2001	19132	648	18484	9192
2002	18825	734	18091	6816
2003	46612	673	23939	11078
2004	32083	781	31302	13775
2005	46001	907	45094	25644
2006	54613	1184	53426	33157
2007	60163	1132	58831	32532
2008	79298	1937	77361	39819
2009	45194	1066	44128	5900
2010	57053	1526	55527	16580
2011	72890	1230	71660	25960
2012	71740	1150	70590	20170
2013	64430	680	63750	9410
2014	62886	2582	60304	4306
2015	34668	1969	32699	-17034
2016	30026	2108	27918	-17063
2017	35191	1930	33261	-10868
2018	41790	1450	38870	-4530
2019	35820	2580	33240	-6110
2020	23800	2260	20000	-10600

المصدر: من اعداد الطالب بناء على تقارير المديرية العامة للجمارك الجزائرية، موقع وكالة الأنباء الجزائرية، تقارير بنك الجزائر.

Source: https://douane.gov.dz/

https://www.bank-of-algeria.dz

https://www.aps.dz

الملحق رقم (02): البيانات المستخدمة في الدراسة التحليلية الوصفية لواقع الميزان التجاري في الجزائر

01- التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السلع / السنة	المواد الغذائية	التموين الصناعي	الوقود ومواد التشحيم	الآلات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الإستهلاكية	سلع غير مذكورة في مكان آخر	إجمالي الصادرات
2000	2651.5	38281.7	1611973.6	2983	1160.1	165.7	0	165721.6
	0.15	2.31	97.26	0.18	0.07	0.009	0	100
2001	2220.5	44262	1428968.1	2664.6	1924.4	296.1	0	1480335.8
	0.14	2.98	96.52	0.17	0.12	0.02	0	100
2002	3332.5	48984.9	1441871.6	3445.2	1812.8	1745	0	1501191.9
	0.22	3.26	96.04	0.22	0.12	0.11	0	100
2003	3559.2	44030.2	1850067.7	1247.2	923.4	2226	0	1902053.5
	0.18	2.31	97.26	0.06	0.04	0.11	0	100
2004	5294.6	41111.2	2286309.3	1210.5	2739.9	782.4	0	2337447.8
	0.22	1.75	97.81	0.05	0.11	0.03	0	100
2005	5027.7	57840.5	3355000	1774.5	1390.3	515.2	0	3421548.3
	0.14	1.69	98.05	0.05	0.04	0.01	0	100
2006	6168	72747.3	3895736.2	1246.3	2261.8	839.3	0	3979000.9
	015	1.82	97.90	0.03	0.05	0.02	0	100
2007	6413.2	82220.2	4121790.4	761.4	1894.2	1083.7	0	4214163.1
	0.15	1.95	97.80	0.01	0.04	0.02	0	100
2008	7457.9	78125.4	4970025.1	1575.8	1889.2	35946.4	0	5095019.7
	0.14	1.53	97.54	0.03	0.03	0.70	0	100
2009	8464.8	64788.5	3270227.5	1582.5	1547.6	1025.1	0	3347636.0
	0.25	1.93	97.68	0.04	0.04	0.03	0	100
2010	24006.9	86219.4	4220106.0	1481.6	987.8	785.7	0	4333587.4
	0.55	1.98	97.38	0.03	0.02	0.01	0	100
2011	26045.3	121265.7	5233836.8	994	1207.5	782.1	0	5374131.3
	0.48	2.25	97.38	0.01	0.02	0.01	0	100
2012	24477.9	131997.1	5527736.5	1490.2	1027.8	639.9	0	5687369.4
	0.43	2.32	97.19	0.02	0.018	0.011	0	100
2013	32300.7	124219	5057546.9	1106.7	1108.8	817.6	0	5217099.8
	0.61	2.38	96.94	0.02	0.02	0.01	0	100
2014	26179.0	180190.3	4709622.4	856	251.1	499.2	0	4917598.2
	0.53	3.66	95.77	0.017	0.005	0.01	0	100
2015	23723.3	171539.9	3339435.1	733.7	1103.5	651.1	0.2	3537186.7
	0.67	4.84	94.40	0.02	0.03	0.01	0	100

3277716.4	87.8	3417.5	177.1	1444.4	3080035.2	156436.4	36118	*2016*
100	0.002	0.10	0.005	0.04	93.96	4.77	1.10	
3928295.6	2.7	5994.9	2338.7	1319	3714143.9	165511.9	38984.6	*2017*
100	0	0.15	0.05	0.033	94.54	4.21	0.99	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات (2000-2017).

Source : https://www.ons.dz

02.التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية للفترة (2000-2017)

الوحدة : مليون دينار جزائري $\cdot 10^3$

الدول / السنة	الاتحاد الأوروبي	دول أوربية أخرى	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	المغرب العربي	الدول العربية	دول إفريقيا	دول آسيا	باقي دول العالم	إجمالي الصادرات
2000	1036588.4	124125.4	316362.5	135063.1	19223.7	4308.8	3148.7	18395.1	0	1657215. 6
	62.55	7.49	19.09	8.15	1.16	0.25	0.19	1.11	0.00	100
2001	943862.1	85119.3	263499.8	94001.3	21464.9	25165.7	1036.2	44410.1	1776.4	1480335.8
	63.76	5.75	17.80	6.35	1.45	1.70	0.07	3.00	0.12	100
2002	959393.3	86399.5	288588.6	80060.9	19770.0	20775. 4	4251.7	39671.5	2281.0	1501191.9
	63.91	5.76	19.22	5.33	1.32	1.38	0.28	2.64	0.15	100
2003	1122134.9	96090.0	486361.2	100695.7	20148.4	27541.8	997.4	48061.7	22.4	1902053.5
	59.00	5.05	25.27	5.29	1.06	1.45	0.05	2.53	0.00	100
2004	1278583.8	111691.4	660105.6	149791.2	32097.3	37415.	2333.9	63705.2	1723.7	2337447. 8
	54.70	4.78	28.24	6.41	1.37	1.60	0.10	2.73	0.07	100
2005	1903577.0	148147.3	956528.8	238388.5	31071.6	46170.2	3674.5	90978.2	3012.2	3421548.3
	55.63	4.33	27.96	6.97	0.91	1.35	0.11	2.66	0.9	100
2006	2089979.8	151382.5	1343188.9	178134.7	37505.2	43034.1	1096.4	134678.5	0.8	3979000.9
	52.53	3.80	33.76	4.48	0.94	1.08	0.03	3.38	0.00	100
2007	1835573.2	150476.1	1594014.3	187217.0	53272.9	33543.7	47261.9	298546.2	14257.9	4214163.1
	43.56	3.57	37.83	4.44	1.26	0.8	1.12	7.08	0.34	100
2008	2659020.4	202063.2	1561164.7	193163.9	104322.3	50868.9	23116.3	294950.7	6349.2	5095019.7
	52.19	3.97	30.64	3.79	2.05	1.00	0.45	5.79	0.12	100
2009	1717200.1	166660.9	947921.0	137354.8	63542.9	41737.0	6866.5	262725.3	3627.5	3347636.0
	51.30	4.98	28.32	4.10	1.90	1.25	0.21	7.85	0.11	100
2010	2127478.2	251817.4	1275950.0	200624.9	97319.4	52810.8	5852.6	319642.4	2091.8	4333587.4
	49.09	5.81	29.44	4.63	2.25	1.22	0.14	7.38	0.05	100
2011	2728125.0	315105.7	1433313.8	313609.9	115950.3	59235.7	10636.8	395188.8	2965.3	5374131.3
	50.76	5.86	26.67	5.84	2.16	1.10	0.20	7.35	0.06	100
2012	3145115.2	261618.9	1256908.6	335554.7	164933.7	73935.8	11687.3	437927.4	11687.8	5687369.4
	55.30	4.60	22.10	5.90	2.90	1.30	0.21	7.70	0.21	100

5217099.8	15651.9	443453.4	10434.1	62605.1	213901.0	260854.9	714742.6	193032.6	3312858.3	*2013*
100	0.3	8.5	0.2	1.2	4.1	5	13.7	3.7	63.50	
4917598.2	4917.9	491759.8	9835.1	49175.9	240962.3	250797.5	496677.4	216374.3	3157098.0	*2014*
100	0.1	10	0.2	1	4.9	5.1	10.1	4.4	64.2	
3537186.7	7074.8	307735.2	7074.3	56594.9	159173.4	173322.1	290049.3	191008.0	2345154.7	*2015*
100	0.2	8.7	0.2	1.6	4.5	4.9	8.2	5.4	66.3	
3277716.4	19666.6	258939.5	6555.4	42610.3	127830.9	216329.2	563767.2	160608.1	1881409.2	*2016*
100	0.6	7.9	0.2	1.3	3.9	6.6	17.2	4.9	57.4	
3928295.6	23570.2	428184.2	11784.8	86422.5	141418.6	282837.2	463538.8	216056.2	2274483.1	*2017*
100	0.6	10.9	0.3	2.2	3.6	7.2	11.8	5.5	57.9	

المصدر: *من إعداد الطالب بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات (2000-2017)*

Source : https://www.ons.dz

03.*التركيب السلعي للواردات الوطنية للفترة (2000-2017)* الوحدة: *مليون دينار جزائري*

السلع / السنة	المواد الغذائية	التموين الصناعي	الوقود ومواد التشحيم	الآلات و السلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية	سلع غير مذكورة في مكان آخر	إجمالي الواردات
2000	167013.1	201889.6	9427.5	163997.0	90502.5	57500.5	95.5	690425.7
	24.19	29.24	1.36	23.75	13.10	8.32	0.01	100
2001	169992.2	244098.4	10271.4	193536.0	82050.5	64855.6	58.3	764862.4
	22.22	31.91	1.34	25.30	10.72	8.48	0.007	100
2002	204480.6	296614.3	10889.9	247390.0	113528.5	83848.9	287.6	957039.8
	21.36	31	1.13	2.58	11.86	8.76	0.03	100
2003	203072.3	321280.7	7408.1	294531.5	124662.2	96486.6	0	1047441.4
	19.38	30.37	0.70	28.12	11.90	9.21	0	100
2004	245329.7	376591.3	10891.9	373431.1	185491.6	122664.2	0	1314399.8
	18.66	28.65	0.82	28.41	14.11	0.05	0	100
2005	243101.0	424523.9	12336.4	400059.3	273901	139723.3	0	1493644.8
	16.27	28.42	0.82	26.78	18.33	9.35	0	100
2006	251311.0	538536.1	13321.9	397666.6	219425.2	138280	0	1558540.8
	16.12	34.55	0.85	25.51	14.07	8.87	0	100
2007	314009.1	685381.4	13171.3	427576.8	315412.7	161277.9	0	1916829.1
	16.38	35.75	0.68	22.30	16.45	8.41	0	100
2008	464487.7	940763.5	16154.5	538753.0	413538.6	198336.2	0	2572033.4
	18.06	36.57	0.62	20.92	16.07	7.71	0	100
2009	391287.8	1045013.5	13656.2	706197.0	483912.3	214738.4	0	100
	13.70	36.60	0.47	24.73	16.95	7.52	0	100
2010	392523.9	1103483	37460	747567.1	489988.2	240768.6	16.9	3011807.6
	13.03	36.63.	1.24	24.82	16.26	8	0	100

3442501.6	0	267185.4	517969.7	812556.1	49433.7	1085795.5	709561.2	2011
100	0	7.76	15.04	23.60	1.43	31.54	20.61	
3907071.9	647.2	360111.8	709403.5	683118.5	384293	1148440	621057.9	2012
100	0.01	9.21	18.15	17.48	9.83	29.4	15.9	
4368548.4	3104.1	471701.9	778995.4	847061.7	348147.8	1262604.8	656932.7	2013
100	0.07	10.80	17.83	19.4	7.97	28.90	15.03	
4719708.3	945.6	444599.1	767985.9	1070495.7	231946.1	1449551.4	754184.6	2014
100	0.02	9.42	16.27	22.68	4.91	30.71	15.98	
5193459.7	3831.9	493830.1	715782.5	1283065.8	238684.2	1669026.5	789238.6	2015
100	0.07	9.50	13.78	24.70	4.60	32.13	15.20	
5154776.8	5273.2	566408.7	597887.9	1304621.4	176521.7	1734306.9	779757.2	2016
100	0.10	10.80	11.6	25.30	3.42	33.64	15.12	
5111297.6	5292.7	506327.7	570136.8	1274017.7	221034	1692355.7	842133.1	2017
100	0.10	9.90	11.15	24.92	4.32	33.11	16.47	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على النشرات الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات (2000-2017)

Source : https://www.ons.dz

04. التوزيع الجغرافي للواردات الوطنية للفترة (2000-2017) الوحدة :مليون دينار جزائري 10^3

الدول / السنة	الاتحاد الأوروبي	دول أوربية أخرى	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	المغرب العربي	الدول العربية	دول إفريقيا	دول آسيا	باقي دول العالم	إجمالي الواردات
2000	395593.4	76611.1	105026.2	19394.0	3726.0	10575.4	8954.4	65757.9	4787.3	690425.7
	57.3	11.1	15.21	2.81	0.54	1.53	1.3	9.52	0.69	100
2001	453059.3	89340.1	99169.8	30210.5	5505.6	13761.2	6625	60102.3	7088.2	764862.4
	59.23	11.68	12.97	3.95	0.72	1.8	0.87	7.86	0.93	100
2002	529040.0	108666.3	119411.2	38733.5	10126.5	29106.7	6935.5	104887.0	10133.1	957039.8
	55.28	11.35	12.48	4.05	1.06	3.04	0.72	10.96	1.06	100
2003	609269.1	130914.9	78130.2	56325.4	9302.6	32406.4	9684.8	123298.8	6109.2	1047441.4
	57.4	12.5	7.46	5.38	0.89	3.09	0.92	11.77	0.58	100
2004	719078.8	147742.2	97765.2	90369.7	12345.7	37066.3	10339.0	189951.5	9741.4	1314399.8
	54.71	11.24	7.44	6.88	0.94	2.82	0.79	14.45	0.74	100
2005	785302.3	180628.6	115982.0	98947.9	15898.9	30933.7	11082.0	242240.6	12628.9	1493644.8
	52.58	12.09	7.77	6.62	1.06	2.07	0.74	16.22	0.85	100
2006	847287.2	130113.3	122975.6	101777.9	17105.2	35762.2	10781.0	273830.9	18907.5	1558540.8
	54.36	8.35	7.89	6.53	1.1	2.29	0.69	17.57	1.21	100
2007	995184.1	143053.9	181290.9	126395.8	19687.0	43053.2	16127.3	375667.2	16369.6	1916829.1
	51.92	7.46	9.46	6.59	1.03	2.25	0.84	19.6	0.85	100
2008	1359153.8	162113.8	206637.4	179792.7	25750.6	45771.9	25832.5	545067.8	21912.8	2572033.4
	52.84	6.3	8.03	6.99	1.00	1.78	1.00	21.19	0.85	100

2854805.3	18891.1	637861.4	25391.9	79131.2	34761.7	151069.1	176130.1	234558.7	1497010.2	*2009*
100	0.66	22.34	0.89	2.77	1.22	5.29	6.17	8.22	52.44	
3011807.6	16776.0	730613.7	29490.1	93974.8	40464.0	192318.7	179974.5	207890.1	1520305.7	*2010*
100	0.56	24.26	0.98	3.12	1.34	6.39	5.98	6.9	50.48	
3442501.6	29736.5	725758.1	42097.1	128279.4	50315.8	306638.6	176626.6	189512.5	1793536.8	*2011*
100	0.86	21.08	1.22	3.73	1.46	8.91	5.13	5.51	52.1	
3907071.9	23442.78	816578.02	58606.07	121119.22	62513.15	293030.39	175818.23	312565.7	2043398.6	*2012*
100	0.6	20.9	1.5	3.1	1.6	7.5	4.5	8.00	52.3	
4368548.4	30580.2	926132.2	48054.0	192216.1	83002.4	283955.6	218427.4	305798.3	2280382.2	*2013*
100	0.7	21.2	1.1	4.4	1.9	6.5	5.00	7.00	52.2	
4719708.3	37758.1	1094972.3	37757.6	155750.3	61356.2	339818.9	269023.3	330379.5	2392892.1	*2014*
100	0.8	23.2	0.8	3.3	1.3	7.2	5.7	7.00	50.7	
5193459.7	51907.9	1251623.7	36354.2	192158	67514.9	321994.5	332381.4	379122.5	25603753.6	*2015*
100	1.00	24.1	0.7	3.7	1.3	6.2	6.4	7.3	49.3	
5154774.8	46393.4	1335087.1	25771.8	211345.8	77321.6	340215.2	309286.6	350524.8	2458828.5	*2016*
100	0.9	25.9	0.5	4.1	1.5	6.6	6.00	6.8	47.7	
5111297.6	61336.0	1426052.0	20445.1	168672.8	66446.8	368013.4	270898.7	475350.6	2254082.2	*2017*
100	1.2	27.9	0.4	3.3	1.3	7.2	5.3	9.3	44.1	

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على النشرات الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات (2000-2017) .

.**Source** : https://www.ons.dz

الملحق رقم (03): اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية ADF /)XIND-BTC

01: نتائج الاستقرارية للميزان التجاري في المستوى.

Null Hypothesis: BC
has a unit root
Exogenous: Constant,
Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.994263	0.5691
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller
Test Equation Dependent
Variable: D(BC)
Meth
od: Least
Squares
Date:
04/21/25
Time: 23:17
Sample
(adjusted):
2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BTC(-1)	-0.353357	0.177187	-1.994263	0.0624
C	10984.83	6762.661	1.624336	0.1227
@TREND("2000")	-801.8435	487.1102	-1.646123	0.1181

/

Null Hypothesis: BC
has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.245079	0.6333
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller
Test Equation Dependent
Variable: D(BC)
Meth
od: Least
Squares
Date:

04/21/25
Time: 23:19
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BTC(-1)	-0.192647	0.154727	-1.245079	0.2291
C	865.2288	2948.845	0.293413	0.7726

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.333544	0.1628
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 04/21/25
Time: 23:20
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BTC(-1)	-0.167446	0.125564	-1.333544	0.1981

02: نتائج الاختبار للميزان التجاري بعد الفرق الاول.

Null Hypothesis: D(BC)
has a unit root
Exogenous: Constant,
Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.489259	0.0109
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller
Test Equation Dependent
Variable: D(BC,2)
Meth
od: Least
Squares
Date:
04/21/25
Time: 23:21
Sample
(adjusted):
2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BTC(-1))	-1.108278	0.246873	-4.489259	0.0004
C	3053.729	6115.365	0.499354	0.6243
@TREND("2000")	-382.1372	500.2797	-0.763847	0.4561

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews 10

Null Hypothesis: D(BTC)
has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.483834	0.0026
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller

Test Equation Dependent Variable: D(BTC,2)
Method: Least Squares
Date: 04/21/25
Time: 23:22
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BTC(-1))	-1.084751	0.241925	-4.483834	0.0003
C	-1126.293	2696.060	-0.417755	0.6814

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.570389	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(BC,2)
Method: Least Squares
Date: 04/21/25
Time: 23:23
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BTC(-1))	-1.075698	0.235362	-4.570389	0.0002

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews 10

03: نتائج اختبار ADF لصادرات الصناعية exind في المستوى.

Null Hypothesis: EXPIND has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.043036	0.0034
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXPIND) Method: Least Squares
Date: 04/21/25
Time: 23:36
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPIND(-1)	-1.198216	0.237598	-5.043036	0.0001
C	629.8379	225.7852	2.789544	0.0126
@TREND("2000")	101.2290	25.67281	3.943044	0.0010

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews 10

Null Hypothesis: EXPIND has a unit root Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.339097	0.1703
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXPIND) Method: Least Squares
Date: 04/21/25
Time: 23:36
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPIND(-1)	-0.476771	0.203827	-2.339097	0.0311

C	723.1569	301.9394	2.395040	0.0277

المصدر: *من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات* EViews 10

Null Hypothesis: EXPIND has a unit root Exogenous:
None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.680707	0.8541
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20
observations and may not be accurate for a sample size of 19

اختبار منهج الحدود

Augmented Dickey-
Fuller Test Equation
Dependent Variable:
D(EXPIND) Method:
Least Squares
Date: 04/21/25
Time: 23:37
Sample (adjusted):
2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPIND(-1)	0.062117	0.091254	0.680707	0.5052
D(EXPIND(-1))	-0.606614	0.218290	-2.778935	0.0129

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews 10

05 : اختبار تكامل المشترك وعلاقة طويلة المدى.

ARDL Long Run Form
and Bounds Test
Dependent Variable:
D(BTC)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 2: Restricted Constant and
No Trend Date: 04/21/25
Time: 23:40
Sample: 2000 2020
Included observations: 20

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15080.19	7620.286	1.978953	0.0653
BTC(-1)*	-0.339920	0.157393	-2.159691	0.0463
EXPIND(-1)	-9.480980	4.563343	-2.077639	0.0542

D(EXPIND)	1.032672	4.239832	0.243564	0.8107

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPIND	-27.89179	13.23354	-2.107659	0.0512
C	44363.92	18499.29	2.398142	0.0290

EC = BTC - (-27.8918*EXPIND + 44363.9202)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	2.202107	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
			Finite Sample: n=30	
Actual Sample Size	20			
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews 10

الملحق رقم (04): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ UECM لنموذج ARDL.

Dependent Variable: BTC
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps) Date: 04/21/25 Time: 23:45
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments
BTC = C(1)*BTC(-1) + C(2)*BTC(-2) + C(3)*EXPIND(-1) + C(4)*EXPIND(-2) + C(5)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.846859	0.250268	3.383813	0.0045
C(2)	-0.197907	0.228409	-0.866460	0.4008
C(3)	-12.88447	4.242223	-3.037198	0.0089
C(4)	4.437889	5.220422	0.850102	0.4096
C(5)	14964.59	8762.888	1.707724	0.1098

R-squared	0.761015	Mean dependent var	9418.000
Adjusted R-squared	0.692734	S.D. dependent var	17387.28
S.E. of regression	9638.045	Akaike info criterion	21.40576
Sum squared resid	1.30E+09	Schwarz criterion	21.65429
Log likelihood	-198.3547	Hannan-Quinn criter.	21.44782
F-statistic	11.14529	Durbin-Watson stat	1.992710
Prob(F-statistic)	0.000282		

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.388402	Prob. F(2,12)	0.6864
Obs*R-squared	1.155162	Prob. Chi-Square(2)	0.5613

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews 10

الملحق رقم :05 اختبارات التشخيص.

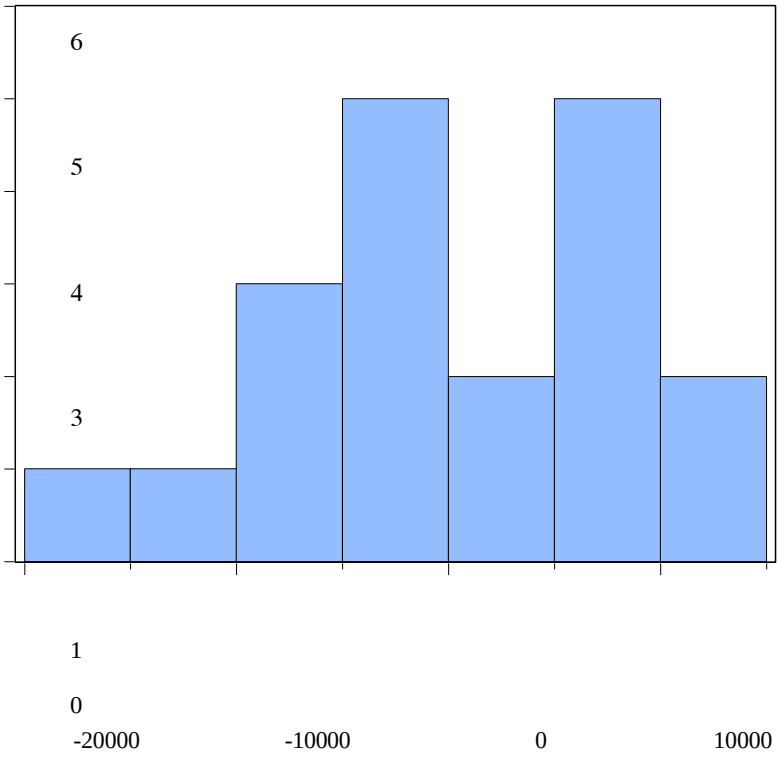

Series: Residuals
Sample 2002 2020
Observations 19

Mean	1.91e-13
Median	-1258.170
Maximum	13197.16
Minimum	-16413.83
Std. Dev.	8499.957
Skewness	-0.087871
Kurtosis	2.036761
Jarque-Bera	0.758983
Probability	0.684209

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.566830	Prob. F(4,14)	0.1043
Obs*R-squared	8.038757	Prob. Chi-Square(4)	0.0992
Scaled explained SS	2.262488	Prob. Chi-Square(4)	0.6876

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews 10